



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



## الموضوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة حالة : الجزائر خلال 1990-2020

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف :

دريدي أحلام

إعداد الطالبات :

بلجبل رفيدة

كساي أمال

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ	- كرودي صبرينة
بسكرة	مقررا	- أستاذ محاضر أ	- دريدي أحلام
بسكرة	مناقشا	- أستاذ مساعد أ	- خير الدين وحيد

الموسم الجامعي: 2021-2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



## الموضوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة حالة : الجزائر خلال 1990-2020

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف :

دريدي أحلام

إعداد الطالبات :

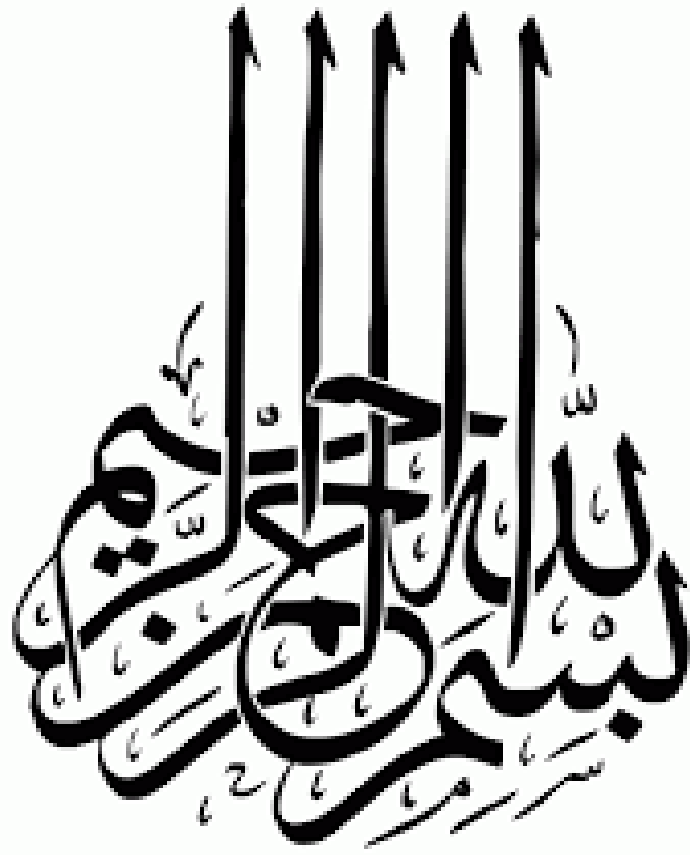
بلجبل رفيدة

كساي أمال

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ	- كردودي صبرينة
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- دريدي أحلام
بسكرة	مناقشا	- أستاذ مساعد أ	- خير الدين وحيد

الموسم الجامعي: 2021-2022



# الإهداء

اهدي هذا البحث إلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة و تزويد رصيده المعرفي العلمي الثقافي

إلى من ساندتني في دعائها و صلاتها ..... إلى من سهرت الليالي تنير دربي

إلى من تشاركني أفراحي و أساتي ..... إلى نبع العطف و الحنان

إلى أجمل ابتسامة في حياتي ، إلى أعظم امرأة في الوجود

أمي الغالية " جودي ليلي " حفظها الله و رعاها و أدامها لنا

إلى من علمني أن الدنيا كفاح ..... و صلاحها المعرفة و العلم

إلى الذي سطر لي طريقي نحو الأفضل ..... إلى من سعى لأجل راحتي و نجاحي

إلى أعظم و أعز رجل في الكون

أبي العزيز " بلجبل عز الدين " حفظه الله و رعاه و أدامه الله

إلى إخوتي و سندي و نصفي الثاني في الحياة حفظهم الله و رعاهم : ريان ، نور الإيمان ، وجدان ، عبد  
الناصر

إلى برعوم العائلة : حذاقة آدم

إلى حبيبات قلبي خالاتي: سميرة ، كوكبة ، حكيمة ، حنان

خالي حمزة و زوجته منهل

إلى كل عماتي و كل أفراد العائلة الكريمة

إلى كل أصدقائي الذين ساندوني و شجعوني على رأسهم الأستاذ الفاضل مرزوقي عبد الله و الدكتور بلحسن  
محمد علي

إلى صديقتي كساي أمال ، خلود نبار و زميلي و أخي الكبير عمو ربيع سلامي

إلى أصدقائي أسامة ، هناء ، بسمة، وليد ، يسرى ، هشام. هبة

إلى جميع زملاء الدفعة وكل من نسيهم قلبي

..... بلجبل رفيذة .....  
.....

Congratulations

Class of

2022

أهدي عملي المواضيع إلى

إلى التي تعطي ولا تنتظر مقابل عطائها

إلى نبض قلبي و نبع الحنان

أمي أدامها الله لنا

إلى أبي أدام الله صحته و مد في عمره

إلى الأخ الغالي والعزيز الذي لم تلهه أمي و كان يدفعني قدما نحو الأمام و خير  
عون لي في مسيرتي الدراسية زوج أختي طينة محمد

إلى أخي العزيز محمد و أختي نادية و أولادها

حسام الدين و خطيبته صفاء و إيمان و إلياس

إلى أختي الأستاذة :كساي زينب و إبنتها ملاك

إلى أختي الأستاذة كساي عبلة و زوجها الأستاذ صولي حسن زين الدين و  
أبنتهما آخر العنقود لميس

إلى أختي الأستاذة كساي نجوى و زوجها طيار بشير و أبنهما هارون.

إلى أصدقائي : بلجيل رفيدة ، هناء سويسي ، عبد المجيد بوزيدي ، أستاذي عبد  
الله مرزوقي.

إلى كل زملاء الدفعة

...كساي آمال...

Congratulationse

Class of

2022

# شکر و تقدیر



نحمد الله عز وجل الذي وفقنا و إياه في إتمام هذا البحث العلمي المتواضع  
و الذي ألهمنا الصحة و العافية و العزيمة فالحمد لله كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة « **دريدي**  
**أحلام** » على كل ما قدمته لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في  
إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة كما نتقدم بجزيل الشكر إلى  
أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة و  
حضورها للمشاركة في إثراء جوانبه

كما نتوجه بخالص الشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام قسم العلوم التجارية  
تخصص مالية و تجارة دولية بجامعة محمد خيضر

بسكرة على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا و على وجه الخصوص  
الأستاذ الفاضل عبد الله مرزوقي و كل من :د. بلحسن محمد علي و راييس  
عبد الحق ، قشاري يسمينة، قسوري إنصاف ، عزيز أمينة ، راييس  
مبروك،حساني رقية ، جيلح صالح.....

و نشكر جميع الأساتذة و الزملاء الذين قدموا يد المساعدة مهما كانت  
طبيعتها ، و إلى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته، و إلى كل من  
نسيه قلبي.

بلجبل رفيذة  
كساي أمال

## ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام برنامج Eviews12 في الجانب التطبيقي للقيام بدراسة قياسية، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها هناك علاقة ودور للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في المدى الطويل و القصير. كما توصي الدراسة بضرورة العمل على ترقية البنية التحتية والاهتمام بتطوير رأس المال البشري من خلال التدريب و تنمية المهارات لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة كذلك العمل على توفير بيئة استثمارية ملائمة من حوافز اقتصادية و حماية قانونية. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطنة ARDL.

### Study summary:

The study aims to know the role of foreign direct investment in achieving economic growth in Algeria during the period 1990-2020, where the descriptive analytical method was used, and the Eviews12 program was used in the practical aspect to conduct a standard study, and the study reached several results, the most important of which is there is a relationship and role for foreign direct investment on Economic growth in the long and short term, The study also recommends the need to work on upgrading the infrastructure and paying attention to the development of human capital through training and skills development to absorb modern technology, as well as working to provide an appropriate investment environment from economic incentives and legal protection.

**Keywords:** foreign direct investment, economic growth, ARDL.

# قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
46	نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و pp	1-3
48	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة	2-3
49	نتائج اختبار الحدود للنماذج	3-3
50	تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة للنموذج	4-3
51	تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة لأبعاد النمو	5-3
52	نتائج الاختبار التوزيع الطبيعي	6-3
53	اختبار Breugh-Godfrey Serial correlation LM Test	7-3
53	اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity	8-3

# قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
10	أشكال نقل التكنولوجيا باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر نحو النمو الاقتصادي	شكل رقم 1-1
40	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1990-2020	شكل رقم 1-3
41	نتائج تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الجزائر خلال 1990-2020	شكل رقم 2-3
42	نتائج تطور التشغيل كنسبة من عدد السكان لدولة الجزائر خلال 1990-2020	شكل رقم 3-3
42	نتائج تطور رأس المال لدولة الجزائر خلال 1990-2020	شكل رقم 4-3
43	نتائج تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة لدولة الجزائر خلال 1990-2020	شكل رقم 5-3
43	نتائج تطور ميزان المدفوعات لدولة الجزائر خلال 1990-2020	شكل رقم 3-6
54	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج	شكل رقم 3-7
54	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة لأبعاد النمو	شكل رقم 3-8

# قائمة الملاحق





الصفحة	العنوان	رقم الملحق
70	النموذج الأولي للنماذج ARDL الخاص بالنموذج	01
71	النموذج الأولي للنماذج ARDL الخاص بأبعاد النمو	02
72	معادلة الأجل الطويل والقصير واختبار الحدود Bound Test للنموذج	03
73	معادلة الأجل الطويل والقصير واختبار الحدود Bound Test بأبعاد النمو	04
74	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج	05
74	اختبار مشكل الارتباط الذاتي للنموذج	06
75	اختبار مشكل عدم ثبات التباين للنموذج	07
76	اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد النمو	08
77	اختبار مشكل الارتباط الذاتي لأبعاد النمو	09
78	اختبار مشكل عدم ثبات التباين لأبعاد النمو	10

# المقدمة العامة

نظرا للتخلف و كثرة الصراعات الطبقيّة التي امتازت بها الدول النامية و الذي أدى بها إلى ظهور إختلالات هيكلية اقتصادية مست ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية.... الخ، هذه الأخيرة في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد، قامت خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي و بداية القرن الحادي و العشرين بتغيير مسارها الاقتصادي و العمل على بناء قاعدة اقتصادية تكسيها مكانة تنافسية في السوق العالمية، و لبلوغ ذلك أصبح رسم إستراتيجية تنموية للدول النامية أمرا حتميا لا بد منه عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من عقبة تدني معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط و ضعف المصادر التمويلية الأجنبية كل هذا كبديل عن مصادر التمويل الكلاسيكية المتمثلة في الاستعانة بالمديونية الخارجية و الاعتماد على المنح و المساعدات الدولية التي تؤثر لحظيا بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة للشروط التي تمليها المنظمات الدولية في سبيل التوجيه و المساهمة في مساندة بعض القطاعات كالصحة و التعليم...، و أيضا فرض إصلاحات و سياسات اقتصادية معينة.

فالنمو الاقتصادي يعتبر من الأهداف السياسية التي تسعى خلفها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب باعتباره الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و الغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع كونه مؤشر من مؤشرات رخاء و شرط أساسي لتحسين المستوى المعيشي في الدول النامية و تزامنا مع هذه التطورات التي عرفتها النظريات و الدراسات المهمة بالنمو الاقتصادي، اتجهت مختلف دول العالم نحو تبني العديد من الاستراتيجيات و السياسات التي تساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة، و من بين أهم هذه السياسات زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية و تحسين المناخ الاستثماري و البيئة المؤسسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كذلك الاهتمام برأس المال البشري و تحسين نوعيته من خلال رفع و تحسين المستوى التعليمي و الصحي للأفراد.

وفي إطار اللحاق بموكب التنافس الدولي في جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الدول النامية من بينها الجزائر التي أولت اهتمام كبير به لما له من فوائد جانبية من تكنولوجيا حديثة و متطورة و قدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال. حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور إستراتيجي و مهم في تفعيل النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي و خلق فرص العمل و نقل التكنولوجيا الحديثة و من ثم تحفيز النشاط التصديري و دعم القدرات التنافسية.

و لأهمية و معرفة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي عكف الباحثون الاقتصاديون على دراسة و تحليل النماذج الاقتصادية على الجانبين النظري و التطبيقي بغية تحديد الدول ذات القدرة التفسيرية لطبيعة و اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى و منها الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أولا : الإشكالية

في سبيل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية تعتمد هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يشكل أحد مكونات التدفقات الرأسمالية كذلك دوره المهم و الحيوي في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رؤوس الأموال و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات.

. ما هو دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-

2020؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي ؟
- ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عوائد التقدم التكنولوجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 في المدى الطويل و القصير ؟
- ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 في المدى الطويل و القصير ؟
- ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 في المدى الطويل و القصير ؟

#### ثانيا : الدراسات السابقة

- رفيق نزاري بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي –دراسة حالة تونس المغرب و الجزائر خلال الفترة 1991-2005" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، 2007-2008 و عن طريق توظيف نموذج خاص بالنمو الداخلي باستعمال برنامج إفيوز 12 حيث كانت النتائج متفاوتة بالنسبة لكل دولة على حدى وفي فترات مختلفة ،في الجزائر كانت نتائج متقاربة مع النظرية الاقتصادية مما يعني أن التأثير كان إيجابيا ، أما في تونس كان التأثير سالبا خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،في حين أن المغرب فقد كان التأثير ضعيف .
- دراسة خيالي خيرة بعنوان " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2012" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية ، جامعة ورقلة ، 2015-2016. و تم التوصل في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها أن في أغلب سنوات الدراسة العلاقة كانت سلبية بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و معدل نمو الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى بالرغم من مساهمتها في الاستثمار المحلي و لو بنسبة ضعيفة بالإضافة إلى أن خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات قد يقلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المدفوعات .
- دراسة قويدري كريمة بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011. وتم قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2008 من خلال تعريف النموذج بتوظيف دالة club douglas باستعمال برنامج Mintab V1.5 حيث توصلت الدراسة إلى للأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي للواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة .
- دراسة شوقي جباري بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة أم البواقي، 2014-2015. و قد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي في الجزائر بينما كان تأثيره على الاستثمار المحلي إيجابيو ذو معنوية إحصائية لكنه ليس بالقدر الكافي لتحويل الأثر السلبي الذي يشكله على النمو الإقتصادي إلى أثر إيجابي في حين بينت الدراسة أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات كان إيجابي و

ذو معنوية إحصائية نتيجة الترابط الوثيق بين هيكل الصادرات و تركيز تدفقات هذه النوع من الاستثمار في قطاع المحروقات.

و من خلال ما سبق فإن دراستنا :

- اتفقت مع دراسة رفيق نزاري في اختيار متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم والنتائج المتوصل إليها . في حين اختلفت في اختيار مكان الدراسة و الفترة الزمنية حيث اختيار مجموعة دول بينما ركزنا على الجزائر .
- اتفقت دراستنا مع دراسة خيالي خيرة في اختيار متغيرات و مكان الدراسة في حين اختلفنا في اختيار الفترة الزمنية و النتائج المتوصل إليها و برنامج الدراسة حيث اعتمدنا في تفسيرنا للدراسة على برنامج eviews12 في حين أن دراستها اعتمدت على تحليل المعطيات و مناقشتها فقط.
- اتفقت دراستنا مع دراسة قويدري كريمة في اختيار متغيرات و مكان الدراسة في حين اختلفنا في برنامج الدراسة والنتائج المتوصل إليها و الفترة الزمنية حيث اعتمدت على برنامج Mintab V1.5.
- اتفقت دراستنا مع دراسة شوقي جباري في اختيار متغيرات ، برنامج و مكان الدراسة و النتائج المتوصل إليها في حين اختلفنا في الفترة الزمنية حيث اعتمدنا فترة أطول مقارنة بالدراسات السابقة.

### ثالثا: فرضيات و نموذج الدراسة

و من خلال التساؤلات التي طرحت يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

#### 1. الفرضيات الرئيسية:

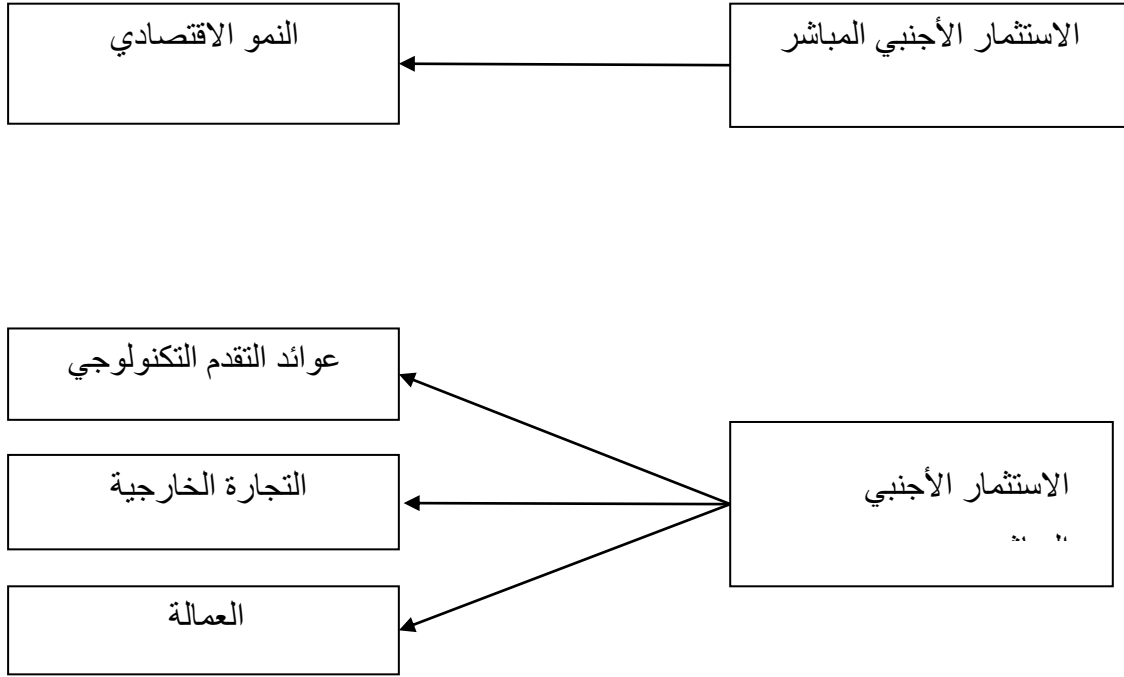
- توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.
- الإستثمار الأجنبي المباشر له دور في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

#### 2. الفرضيات الفرعية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر له دور في تحقيق عوائد التقدم التكنولوجي و التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 في المدى الطويل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر له دور في تحقيق نمو في العمالة البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 في المدى الطويل و القصير.
- الاستثمار الأجنبي المباشر له دور في التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 في المدى الطويل و القصير.

#### 3. نموذج الدراسة :

و لاختبار صحة الفرضيات اعتمدت الدراسة على النموذج التالي:



رابعاً : التوقع الإستراتيجي و منهجية الدراسة

### 1. التوقع الإستراتيجي للبحث والباحث

جاء هذا البحث النموذج الوصفي (الواقعي أو الوصفي) أو ما يطلق عليه إستراتيجية الملاحظة وذلك من خلال محاولة فهم وشرح ودراسة العلاقة ودور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مختلف أبعاد النمو الاقتصادي ، حيث حاولنا بكل موضوعية وبعيدا على التحيز أن نقوم بدراسة قياسية باستخدام برنامج " eviews12" وذلك من أجل إختبار مختلف الفرضيات ، كما لا يخلو البحث من بعض الإستقراء في تبرير وتفسير نتائج الجانب التطبيقي الكمي.

### 2. منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و بوصف العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال النماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي. كما تم استعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيج من بيانات ؛ و معلومات. و لإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و اللغات الأجنبية و الاستعانة بالمقالات و الدوريات و البحوث المتخصصة الوطنية و الدولية و استخدام البيانات و الإحصائيات

الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، إضافة إلى استخدام أداة التحليل "views12" للقيام بدراسة قياسية في الجانب التطبيقي

#### خامسا : تصميم البحث

- **هدف الدراسة:** يعتبر الهدف الأساسي للدراسة معرفة دور للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.
- **نوع الدراسة:** بناء علاقة سببية، دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع مختلف أبعاد النمو الاقتصادي
- **مدى تدخل الباحث:** دراسة الأحداث كما هي في الواقع وبكل موضوعية وبعيدا على التحيز
- **التخطيط للدراسة:** دراستنا مزيج بين دراسة نظرية وتطبيقية حيث قمنا بدراسة قياسية
- **وحدة التحليل (مجتمع الدراسة):** الاقتصاد الجزائري.
- **المدى الزمني:** 1990-2020.

#### سادسا : أهمية الدراسة

- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.
- إبراز الدور الفعال الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي.
- تحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كأحد السبل التي تنتهجها في سبيل تحقيق ميزة إيجابية في الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل توالي الأزمات المالية.

#### سابعا : خطة مختصرة للدراسة

تطلبت الدراسة في سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة وجل التساؤلات التي تلتها لثلاث فصول رئيسية معنونة كما يلي:

- **الفصل الأول:**تضمن هذا الفصل كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي باعتبارهاالمتغير التابع للدراسة وهو الذي يشكل مشكلة الدراسة والقضية الرئيسية التي نهتم بها ونريد شرحها في مبحثين رئيسيين يتناول كل منهما :
  1. مدخل مفاهيمي للنمو الإقتصادي.
  2. مصادر النمو الاقتصادي و بعض النظريات و النماذج المفسرة له.
- **الفصل الثاني:**خصص هذا الفصل للاستثمار الأجنبي المباشر كونه المتغير المستقل الذي يساعد في فهم المتغير التابع والأثر الذي يمكن أن يحدثه له في شكل مبحثين رئيسيين:
  1. مدخل حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
  2. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** هذا الفصل جاء في فحواه عرض ومناقشة نتائج الدراسة العملية، يتضمن تقديم لحالة الجزائر و تحديد اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كل هذا جاء في مبحثين رئيسيين:
  1. تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمتغيراته.
  2. قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2020.





# الفصل الأول :

## أساسيات حول النمو الإقتصادي

## تمهيد :

يعتبر النمو الإقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها ، إذ يعد من أهم المؤشرات المهمة التي تبين الوضعية الاقتصادية للدولة و من أبرز العوامل التي تحدد التطور الإقتصادي للدول على المدى الطويل و من ناحية أخرى حضي موضوع النمو الإقتصادي بالاهتمام المتزايد من قبل العديد من المفكرين و الباحثين الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها و أنصب اهتمام رواد المدارس المختلفة على البحث على تأثير العوامل الداخلية على النمو الإقتصادي.

و على هذا الأساس ، تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين :

- المبحث الأول مدخل مفاهيمي للنمو الإقتصادي .
- المبحث الثاني : مصادر النمو الإقتصادي و بعض النظريات المفسرة له.

## المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للنمو الإقتصادي

يحتل النمو الإقتصادي أهمية بالغة لدى العديد من الإقتصاديين وصناع القرار إذ تسعى العديد من الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية من أجل تحسين مستوى معيشة أفراد

المجتمع و عليه سيخصص هذا المبحث من أجل تحديد تعريف النمو الإقتصادي و أنواعه و مصادره ، كذلك أهم المؤشرات المستخدمة لقياسه .

### المطلب الأول : مفهوم النمو الإقتصادي

#### الفرع الأول : تعريف النمو الإقتصادي:

أولا : يقصد بالنمو الإقتصادي " زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي" (عجيمة، 2007، صفحة 73)

ثانيا : و يعرف النمو الإقتصادي على أنه " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل الحقيقي = الدخل الكلي / عدد السكان : عدد السكان ، أي يشير لنصيب الفرد في متوسط الدخل الكلي للمجتمع.

و هذا يعني أن النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي والناتج الكلي، و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد مثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. و بالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو في الدخل الكلي الناتج الكلي معدل النمو السكاني." (عطية، 2003، صفحة 11)

حسب ourdonne te Martos : "النمو الإقتصادي عملية معقدة ، تعتمد على تقييم طويل الأجل ، الذي يترجم من خلال زيادة الأبعاد المميزة للاقتصاد و التحول الهيكلي للمجتمع ، ويتم قياس ذلك باستخدام التغيرات الحاصلة في مؤشر الإنتاج معبرا عنه بالحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "

ثالثا : و يعرف نزار سعد النمو الإقتصادي بأنه " زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي ...و يعتبر النمو الإقتصادي إحدى المشكلات الاقتصادية التي تواجه أقطار العالم في بحثها المتواصل عن طريقه يمكن بواسطتها تحقيق مستويات أعلى للمعيشة لسكانها. وهي لذلك تسعى لرفع معدلات النمو في إمكانياتها الإنتاجية بقدر ما تسمح لها مواردها و ما يواجهها من مشكلات أخرى " (العيسى، 2001، صفحة 41)

رابعا : في حين عرف عماد الدين النمو الاقتصادي على أنه " الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات لناتج المحلي الإجمالي و نوعيتها المعروضة في الاقتصاد من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية" (المصباح، 2008-2009، صفحة 14)

خامسا : و من خلال التعارف السابقة ، نستطيع القول أن تعريف النمو الإقتصادي يجب أن يتوفر فيه الشروط الأساسية التالية :

- أ- الزيادة في الناتج المحلي يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه و يشترط أن يكون معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني و يمكن كتابة المعادلة الآتية:  
**معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني**
- ب- يشترط أن تكون الزيادة في الناتج المحلي حقيقية وليست نقدية أي أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفرد الزيادة في مؤشر العام لأسعار التضخم. و عليه نستطيع كتابة المعادلة التالية:

**معدل النمو الإقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي - معدل التضخم**

ج- وجوب استمرارية الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو متوسط نصيب الفرد لأجل طويل، أي أن معدل النمو لا يزول بزوال الأسباب التي أدت إلى حدوثه باعتبارها عوامل عارضة أو ظرفية ينخفض معدل النمو بمجرد زوالها.

#### الفرع الثاني: أهمية النمو الإقتصادي

يقصد بأهمية النمو الإقتصادي ما يحققه النمو للفرد و المجتمع من مزايا و محاسن: (بدران، 2014، صفحة 39)

أولا : بالنسبة للأفراد

يسمح النمو الإقتصادي بزيادة دخل الفرد الحقيقي و زيادة الإنتاج المادي لتلبية الحاجان الإنسانية المختلفة أي أن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد و يعتبر أداة مهمة للقضاء على الفقر و مظاهر البؤس بين الأفراد إضافة إلى تحسين الصحة العامة ، كذلك يساهم النمو في التخفيض من عدد ساعات العمل للأفراد و يفتح لهم أفق التحضر و الرفاهية

ثانيا : بالنسبة للدولة

يهدف النمو الإقتصادي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة يجعلها تعمل جاهدة للبحث على تقنيات جديدة في مجال الإنتاج و حماية الأفراد من خلال مختلف هياكلها و هيئاتها . كما أن النمو الإقتصادي يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل و ضمان مختلف الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم إضافة إلى ذلك نجد أن التدقيق الجيد و البحث على مصادر النمو يمكنها من بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو بناء على الإحصائيات و المعطيات الميدانية.

#### المطلب الثاني : أنواع النمو الإقتصادي و خصائصه

##### الفرع الأول : أنواع النمو الإقتصادي:

توجد العديد من المعايير التي نستطيع استخدامها لتحديد أنواع النمو الإقتصادي باعتبارها في تطور مستمر بسبب حجم الدعم و الاهتمام الفكري من طرف الاقصاديين و كذا صناع القرار على مستوى الدولة ، سنقسم أنواع النمو وفقا لمعيار درجة التخطيط ، و معيار درجة حدة النمو. (جباري، 2014-2015، الصفحات 92-93)

أولا : النمو التلقائي هو النمو الذي يتحدد بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي أو تدخل الدولة وهو نمو بطي و تدريجي و متلاحق بالرغم من مروره في الغالب بتقلبات عنيفة قصيرة المدى و هذا النوع من النمو اعتمده الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية .

ثانيا : النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية و الثبات بل يحدث في ظروف استثنائية نتيجة لحدوث عوامل طارئة خارجية و يسود هذا النوع من النمو بشكل كبير في الدول النامية حيث يحدث نتيجة لوجود مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية و لكنه يختفي بنفس السرعة التي ظهر بها.

ثالثا : النمو المخطط هو ذلك النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد و متطلبات المجتمع بحيث قوة وفعالية هذا النوع من النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بمقدرة المخططين و مدى واقعية و نجاعة الخطط المرسومة و كذلك ترتبط بفاعلية التنفيذ و المتابعة و مشاركة الجمهور في جميع المستويات.

#### الفرع الثاني : خصائص النمو الإقتصادي

من أبرز الخصائص التي يتميز بها النمو الاقتصادي ما يلي (بدر الدين، 2017، الصفحات 19-20)

- زيادة حجم الإنتاج ، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج و ذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.-
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم ، بهدف تسهيل ديناميكية العمل و تداول عنصر الإنتاج بصورة أسهل و البحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة و أكثر ربحية.
- التقدم الإقتصادي.

### **المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي**

على الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الإقتصادي في بلد ما إلا أننا سنركز على أهم المؤشرات و أكثرها انتشارا في قياس النمو.

#### **الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات و أكثرها استخداما لقياس النمو الإقتصادي للبلد ، حيث يقيس هذا المؤشر التوسع الإنتاجي المحقق في البلد المعني بعملية مقارنة بالناتج المحقق في السنوات السابقة محليا ، أما دوليا فيحسب الناتج الوطني للعديد من البلدان بعملة واحدة لتسهيل عملية المقارنة و من عيوب هذا المؤشر أنها عملية نقدية لا تستبعد أثر التضخم.

و يتم حسابه عن طريق مؤشر الأسعار الذي يسمح بتصحيح التغيرات التي تنتج عن الأسعار من ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة و معرفة معدل النمو أي عن طريق حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB في الفترة T، مطروح منه PIB في الفترة T1 حسب العلاقة التالية:

$$TCY = \frac{PIB_T - PIB_{T1}}{PIB_{T1}} \cdot 100\%$$

و تستخدم غالبا عملة الدولار لتقييم الناتج الإجمالي لمختلف البلدان من أجل تسهيل عملية المقارنة بين معدلات النمو في هذه البلدان حسب العلاقة التالية :  $PIB = C + I + G + (X - M)$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع الخاص الأفراد والعائلات) .

I: الاستثمار نفقات القطاع الخاص و الأفراد والعائلات .

G: الإنفاق الحكومي مجموع نفقات القطاع العام.

X-M : صافي المعاملات التجارية الخارجية الصادرات - الواردات.

يحدث النمو الإقتصادي تزامنا مع حدوث النمو في كل قطاع من القطاعات المذكورة سابقا و تظهر آثار النمو الإجمالي لكل القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. (قومية، 2017، صفحة 69)

#### **الفرع الثاني : متوسط نصيب الفرد من الدخل**

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل من أهم و أكثر المعايير استخداما و مصداقية عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي في العديد من الدول ، إلا أننا نجد أن العديد من الدول خاصة النامية تواجه العديد من المشاكل و الصعاب من أجل الحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد كإحصاء عدد

السكان و الدخل غير كاملة و غير دقيقة . كذلك عند مقارنة بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته و دقته نظرا لاختلاف الأسس و الطرق. (عجمية و نجا، 2007، صفحة 99)

لقياس النمو الإقتصادي نستخدم طريقتان و هما :

أولا : معدل النمو البسيط : يقيس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى حيث نستطيع الحصول عليه من المعادلة الآتية :

$$CMs = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

حيث :

CMs : معدل النمو البسيط

Yt : متوسط الدخل في السنة t

Yt-1 : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1

و يستخدم هذا المعدل فقط لقياس النمو في الدخل لفترتين زمنيتين متتاليتين.

ثانيا : معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو المركب كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، و لحسابه نستخدم الصيغة التالية :

$$CMc = \frac{N\sqrt{Y_N}}{Y_0} - 1$$

حيث :

CMc : معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة.

Y0: متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Yn: متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة.

الفرع الثالث: الدخل الوطني (النتائج الحقيقي)

إن قيمة كل ما ينتج من سلع و خدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي و يقاس معدل نمو اقتصاد ما بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

اقترح الأستاذ meade قياس النمو الإقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط نصيب

الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول ذلك أن الزيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، في المقابل نقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، إضافة إلى عدم الاستفادة منه إذا انتشرت الهجرة من و إلى الدولة. (يسري و محمد عبد العزيز، 1999، الصفحات 98-99)

الفرع الرابع: الدخل الوطني الكلي المتوقع :

يرى بعض الاقتصاديين قياس النمو الإقتصادي يكون على أساس الدخل الموقع و ليس الفعلي خاصة لدى الدول التي لديها موارد غنية كامنة و تمتلك العديد من الإمكانيات المختلفة من اجل الاستفادة من ثرواتها الكامنة، في هذه الحالة يؤكد بعض الاقتصاديين أن تؤخذ بعين الاعتبار هذه المقومات عند حساب الدخل.

### الفرع الخامس: معادلة سنجر (Singer)

وضع سنجر معادلة النمو الإقتصادي في عام 1952 و عبر عن معادلة النمو بأنها معادلة لثلاثة عوامل هي: الادخار الصافي ، إنتاجية رأس المال و معدل نمو السكان وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$D = SP - R$$

حيث : D: معدل نمو السنوي لدخل الفرد ، S: هي معدل الادخار الصافي ، P: إنتاجية رأس المال ، R: معدل نمو السكان السنوي.

و افترض سنجر في هذا الصدد قيم عديدة لهذه المتغيرات هي :

$$S = 6 \text{ في المائة من الدخل القومي .}$$

$$P = 0.2 \text{ في المائة.}$$

$$R = 1.25 \text{ في المائة.}$$

إلا أن هذه الافتراضات واجهت الانتقادات التالية:

أولاً: نسبة الدخل الصافي 6 في المائة غير مقبولة في الوقت الحاضر خاصة في الدول النامية التي باستطاعتها تكوين مدخرات كبيرة.

ثانياً: معدل النمو السكاني 1.25 في المائة هو أقل من المعدل السائد في الدول النامية إذ يقدر على العموم بحوالي 2.3.

ثالثاً: إنتاجية الاستثمارات 0.2 تعتبر نسبة منخفضة و قليلة كثيراً على ما حقق بالدول النامية.

### **المبحث الثاني: مصادر النمو الاقتصادي و أهم النظريات و النماذج المفسرة له**

#### **المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي**

إن نظرية النمو الاقتصادي تهتم بتحديد مصادر النمو الاقتصادي كون العملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عناصر الإنتاج ، و باستطاعة أي مجتمع أن يزيد في الناتج عن طريق الزيادة في الموارد الأولية المستخدمة أو بتحسين جودة إنتاجية هذه الموارد، و تتمثل عناصر الإنتاج حسب في ثلاث عناصر رئيسية و هي :

#### **الفرع الأول: عنصر العمل**

فحسب تودارو (نقلا عن حسني و عبد الرزاق ، 2006) العمل عامل و عنصر مؤثر بشكل كبير في عملية الإنتاج من ناحيتين أساسيتين هما : (ص 171)  
أولاً : أثر نمو قوة العمل و التي تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين بحيث أن أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج تتجلى من خلال الإنتاجية الحدية لعنصر العمل و التي تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة.

ثانيا : أثر زيادة السكان التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك و بالتالي زيادة حجم السوق ، بالرغم من أنه هناك جدال في كون تأثير النمو السكاني المتزايد على النمو الاقتصادي موجب أو سالب ، بحيث يتوقف النمو السكاني على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية و تحسينها عن طريق التدريب و التعليم .

#### الفرع الثاني : رأس المال

إن تحسن الناتج كما أشارت قويدري (2011) يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية و نوعية المعدات الرأسمالية ، إذ يعتبر عامل رأس المال بمثابة عامل تراكمي ينقسم إلى شقين : (ص 35)  
أولا : رأس المال المادي و يتألف من مباني و أراضي و آلات و أصول مادية و غيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية.

ثانيا : رأس المال البشري و الذي يتمثل في القوى العاملة المتدربة و الماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل . و قد استخدم دين سون و آخرون في عام 1962 فترة دالة الإنتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1910-1960 و قد استخدم دالة الإنتاج البسيطة المعروفة بدالة كوب دوغلاس و يمكن التعبير عنها على النحو التالي :

$$Y = F (K ; L)$$

حيث أن : Y : الإنتاج

L : رأس المال البشري

K : رأس المال المادي

وقد قدر دين سون أن الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم قد ساهم بنحو 23 % من المتوسط من معدل الزيادة في الإنتاج القومي الأمريكي خلال الفترة المذكورة و ذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي لليد العاملة . (فليه ، 2003 ، ص 45)

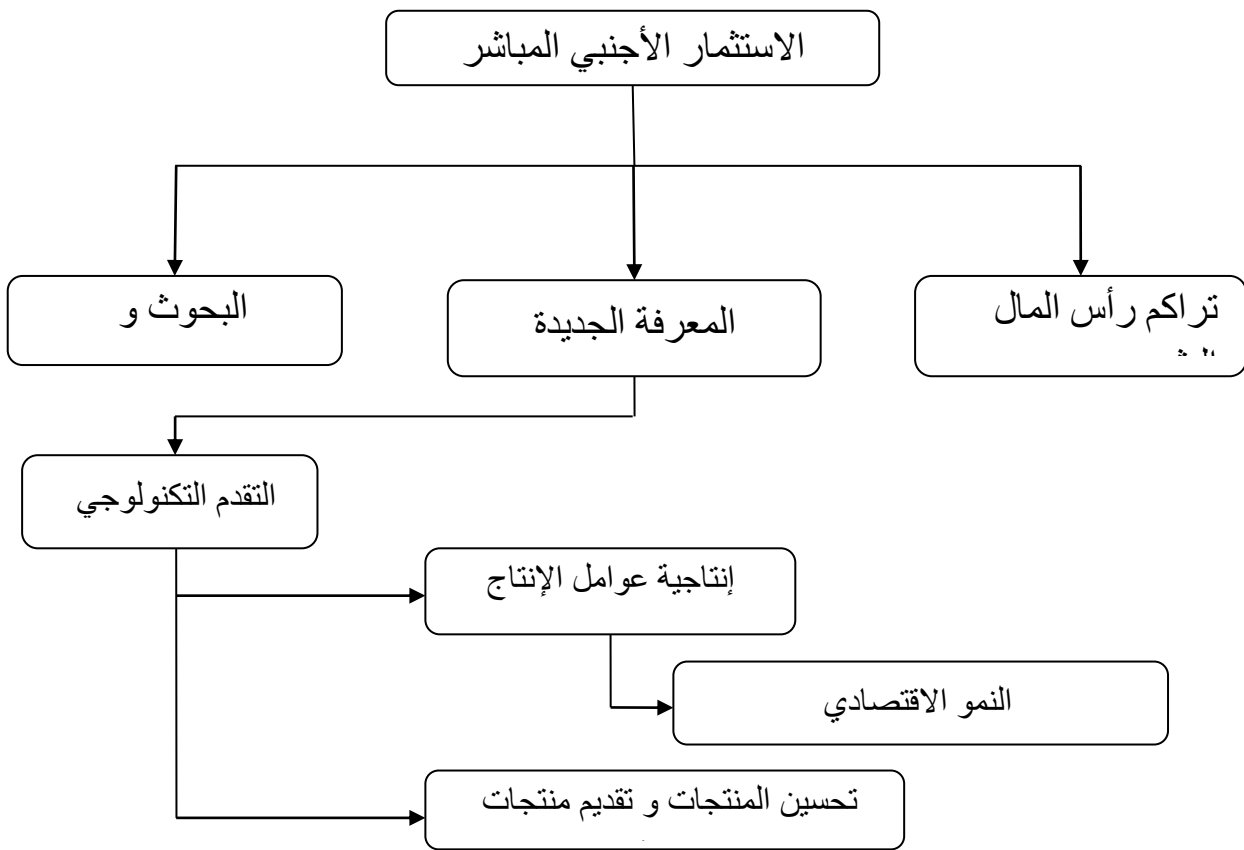
ويمكن أن يمول رأس المال بطريقتين إما عن طريق الاقتراض الداخلي أو عن طريق الاقتراض الخارجي و المساعدات المالية أو عن طريق الادخار الموجه نحو الاستثمار كون أي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار و بالتالي زيادة الإنتاج و الدخل مما يزيد في القدرة على تكوين رأس المال الاقتصادي.

#### الفرع الثالث : التقدم التكنولوجي أو المعرفة التقنية

فالتقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج كونه من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي في المجتمع ، فالتقدم التكنولوجي عبارة عن التقنيات المتطورة و الاختراعات ، بل يشمل أيضا استحداث وسائل جديدة في الإنتاج و تحسين أداء المعدات و الآلات و تحسين نظم الإدارة و التنظيم و زيادة كفاءة النقل و الاتصالات التي تستعمل في الإنتاج ، و التي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات ، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات . (عمران ، 2002 ، ص 34 بتصرف)

وحسب الشوربجي (2005) تأخذ الآثار الموجبة والتي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث أشكال كما هو مبين في الشكل الموالي : ص 264





شكل رقم 01-01: أشكال نقل التكنولوجيا باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر نحو النمو الاقتصادي

### المطلب الثاني : أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

#### الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وأرتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما أعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح يف التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون. (نايهانز ، 1997 ، ص ص 229-

(230

ففكر الكلاسيك حول النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقاً بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج و الأجور ومن ثم تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، و تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش وهكذا. وتبين

النظرية كذلك أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها. (بوحزام ، 2021، ص23 )  
الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلاارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معني إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع ( العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجي) ، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل جند النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي وجود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار. (زوروكي، 2018، ص 76)

تعتبر أفكار كل من marshall.A و wicksell.K و clark.J قد وضعت النواة الأولى للتصور النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي، غير أن بلورة النموذج لم تكن إلا مع بداية الخمسينات من القرن الماضي مع الاقتصادي الأمريكي solow.R ونماذجه حول النمو، و التي اعتبرت فيما بعد وإلى حد الساعة أهم نموذج نظري، بحيث أن كل الكتابات والتنظيرات التي تلتها لم تكن إلا إضافات له عن طريق إدماج متغيرات مفسرة جديدة أو صياغة فرضيات جديدة له، وحتى martin i Sala et barro.R في كتابها عن النمو growth economic قد اعتمدا على نموذج solow كأساس لتطوير أبحاثهما، إضافة إلى اعتماد البنك الدولي للنموذج في دراساته التجريبية لعدد من بلدان العالم. (بوحزام ، 2021، ص 34)  
الفرع الثالث: النظرية الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو، وهي :  
-معدل النمو الفعلي : يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

-معدل النمو المرغوب : يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

-معدل النمو الطبيعي : هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، وجيب أن يتحقق التعادل بني معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم. ( محمودي، 2016، ص 262)

وحسب بوخاري (دون سنة النشر) فلقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي: (ص 43)

أولاً : رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

ثانيا: معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

### الفرع الرابع : النظريات الحديثة

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية و البلدان المقدمة منها:

أولا: نموذج بول رومر و روبرت لوكاس سنة 1986 التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة و التقدم التقني .

ثانيا : غريك مانكيوي ، ديفد رومر و ديفيد ويل 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية و إحصاءات النمو في البلدان النامية ، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات و الاختراعات و الابتكارات ، و في نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساو للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية. ( عباس، 2011، ص 32 )

### المطلب الثالث : بعض النماذج المفسرة للنمو

باعتبار أن النماذج النيوكلاسيكية للنمو و نماذج النمو الداخلي أو الحديثة المنطلق الأساسي في تفسير ظاهرة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في معظم الدراسات النظرية و التطبيقية ، سوف نتعرض لكل منهما في ما يلي : (صياد ، 2013 ، ص 39)

#### الفرع الأول : نماذج النمو النيوكلاسيكية

لطالما كان مصدر النظرية النيوكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي من النموذج المعروف باسم نموذج هارود-دومار، كما أن النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع للأفكار التي اعتمد عليها الاقتصادي سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي.

أولا : نموذج (هارود – دومار)

اهتم العالمان هارود-دومار بمعدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ودور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وفترة النموذج بنيت على التأثير المزدوج للإنفاق والاستثمار، حيث يرفع من الطاقة الإنتاجية للمجتمع مما يرفع العرض ويزيد في الدخل مما يعني أن الزيادة في الطلب بالإضافة إلى استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع . (حميداتو ، دون سنة النشر ، ص 07)

و الافتراض الأساسي للنموذج في أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية ، و أن معدل النمو في الناتج ( $\frac{\Delta Y}{Y}$ ) يعتمد على الميل الحدي للاختار MPS و رمزها ( $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ) و

كذلك معامل رأس المال / الناتج و رمزها  $(\frac{K}{Y})$  و بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي : (حولية ، دون سنة النشر ، ص 189)

$$\dots\dots\dots(1) \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{K}{Y} = S$$

حيث أن (S) هي معدل الادخار

و في حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي :  $S = I$

$$i = \frac{I}{Y} \dots\dots\dots(2)$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار ، و أن الاستثمار (I) هو التغيير الذي يحصل في خزينة رأس المال أي أن :

$$I = \Delta K \dots\dots\dots(3)$$

و المعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي (k) أي أن :

$$\dots\dots\dots(4) \frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y}$$

و من المعادلة (4) نحصل على :

$$\dots\dots\dots(5) \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$$

و بقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نحصل على :

$$\dots\dots\dots(6) \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1/Y}{K}$$

و عليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ، و يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي :

$$g = \frac{S}{k}$$

حيث أن :

• g : تمثل معدل نمو الناتج

• s : تمثل معدل الادخار

• k : المعامل الحدي لرأس المال / الناتج

كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي ، أي أن :

$$\dots\dots\dots(7) I = I_f + I_d$$

بحيث أن :

•  $I_f$  : الاستثمار الاجنبي

•  $I_d$  : الاستثمار المحلي

و بالتعويض في المعادلة (7) نجد :

$$\dots\dots\dots(8) \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(I_f + I_d)/Y}{K}$$

$$\dots\dots\dots(9) g = \frac{\frac{I_f}{y} + \frac{I_d}{y}}{K}$$

$$\dots\dots\dots(10) g = \frac{S + \frac{I_f}{y}}{K}$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال ، و نظرا لانخفاض معدلات النمو في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و

الادخار المحلي ، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها . (نزاري ، 2008 ، ص83)

عبارة أخرى لتوضيح أهمية ودور الادخار في زيادة الاستثمار حسب هاورد-دومار يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي لغايات تعويض رأس المال الثابت أي تعويض قيمة الاهتلاك السنوي من قيم الآلات والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها من الأصول وذلك للمحافظة على مستوى الناتج القومي الإجمالي من خلال المحافظة على زيادة نسبة الاستثمارات بنسبة أعلى من نسبة الاهتلاك وعلى الدول التي ترغب في الحصول على مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية زيادة نسبة الادخار من دخلها القومي سنويا.(عمارة ، 2020 ، ص437)

ثانيا : نموذج سولو (Solow)

يمثل نموذج سولو إسهاما كبيرا في النظرية النيوكلاسيكية للنمو الإقتصادي ، بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي ساعد على الكثير من الأعمال التجريبية في مجال النمو الإقتصادي. على غرار نموذج هاورد-دومار الذي كان يحتوي على نقائص جاء بها هذا النموذج لتكاملته و توسيعه عن طريق إدخال عنصر العمل و متغير ثالث و هو المستوى التكنولوجي. و قد صمم نموذج سولو ليظهر كيف أن النمو في مخزون رأس المال ، النمو في عنصر العمل ، و التقدم التكنولوجي تتفاعل في إقتصاد ما و كيف يمكنها التأثير على إجمالي الناتج الوطني من السلع و الخدمات. (جباري ، 2015 ، ص125)

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y) ، رأس المال (K) ، العمل (L) ، مردودية العمل (A) ، حيث بحوزة الإقتصادي في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة ، و تتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي : (نزاري ، 2008 ، ص81)

$$Y(t) = F(K(t), A(t)L(t)) \quad (11)$$

حيث (t) تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني ، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة ، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج  $\frac{K}{Y}$  ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية. (نزاري ، 2008 ، ص85)

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الإقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي ، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة إقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف. (نزاري ، 2008 ، ص85)

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج ، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالاتي:

$$\begin{cases} \lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty \\ \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0 \end{cases}$$

ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ  $s$  لنسبة الادخار ، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ:  $\frac{dK(t)}{dt} = sY(t)$  ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $n$  ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة  $L$  تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها  $nL(t) = \frac{dL(t)}{dt}$  ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في  $A(t)$  بزيادة أسية  $e^{\lambda t}$  ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي :

$$\dots\dots\dots(13)\frac{dK(t)}{dt} = sf[K(t)] - (n + \lambda)k(t)$$

و بالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة  $k^*$  من  $k$  حيث :

$$\dots\dots\dots(14)sf[K^*] = (n + \lambda)K^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت ، أي أن :  $\frac{dK(t)}{dt} = 0$  .

و استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن إهمال سولو لمدى تأثير الاستثمار على النمو وتأثير التغير التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة، وافتراض تماثل السلع والاقتصاد مغلق هي نقاط سوداء، وانتقادات وجهت إلى نموذج سولو بالإضافة إلى أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، و عليه فإنه في المدى الطويل عندما يستقر الاقتصاد يثبت عندها متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا لتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد ثم إدخال مفهوم التقدم التقني. اعتبارا إلى دالة الإنتاج على الشكل  $F(K ; L)$ ، كما أنه بإمكاننا النظر إلى التقدم التقني  $A$  على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي. (حميداتو ، دون سنة النشر ، ص 10)

#### الفرع الثاني : نماذج النمو الداخلية

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل، قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. و في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم. وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل ( النمو المستديم).

فنظريات النمو الداخلي تركز على قضية التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير وتعتبرها أهم مصادر النمو و إستمراريته في الأجل الطويل، وهذا ما يمثل محور عملية النمو حيث لا يمكن إغفال أو تبسيط ذلك ، ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي نجد نموذج رومر 1986، نموذج 1991 Rebelo و التي سوف نتطرق إليها : (ضيف أحمد ، 2015، ص 42)

أولا : نموذج رومر

عرض بول رومر نموذجه البسيط سنة 1986 ، وهو يعتبر بمثابة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي. وقد اعتمد رومر في نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة، و وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية ، يوصف بالتمرن عن طريق

الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد . (ضيف أحمد ، ، 2015، ص 43)

وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر  $A_i$  هذا يعني أن التغيير  $\frac{dA_i}{dt}$  يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، و الذي بدوره يتناسب مع التغيير في  $K_i$  لمخزون رأس المال ، و منه دالة الإنتاج هي :

$$.....(15) Y_i = f(k_i ; KL_i)$$

بحيث أن F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر ، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية. إذا كانت كل من  $L_i$  و  $K$  ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل  $K_i$  كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ  $L_i$  ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في  $K_i$  و  $K$  و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال ، و بتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاس : (نزاري ، 2008، ص86)

$$.....(16) Y_i = A . (K_i)^\alpha . (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث :  $0 < \alpha < 1$

و بوضع :  $y_i = \frac{Y_i}{L_i}$  ،  $k_i = \frac{K_i}{L_i}$  ،  $k = \frac{K}{L}$  ثم بوضع فيما بعد  $y_i = \frac{Y_i}{L_i}$  و  $\frac{k_i}{k}$

$$\frac{y}{k} = f(L) = A . L^{1-\alpha} \dots\dots\dots (17) \quad \text{فالناتج المتوسط هو :}$$

و يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ  $k_i$  بتثبيت  $K$  و  $L$  و تعويض  $k_i = k$  و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع  $L$  ، و هو غير مرتبط بـ  $K$  ، و عليه فإن :

$$.....(18) \frac{\partial Y_i}{\partial K_i} = A . \alpha . L^{1-\alpha}$$

التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميل نحو تناقص المردودية ، و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون :  $0 < \alpha < 1$

$$\dots\dots\dots(19) \quad \frac{da}{dt} = w + ra - c - na$$

حيث :  $w$  تمثل الأجر،  $a$  تمثل الأصول للفرد ،  $r$  تمثل مردودية الأصل ، و عليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة  $U$  تحت قيد الميزانية عن التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني ، و يعطى بالعلاقة التالية : (صياد ، 2013 ، ص 43)

$$\dots\dots\dots(20) r = \rho + \frac{u''(c).c}{u'(c)} (c/c)$$

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots\dots\dots(21)$$

حيث عندما ترتفع  $\theta$  فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن ، و مرونة الاحلال لدالة المنفعة معطاة بـ  $\frac{1}{\theta}$  ، و بالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي :

$$(c/c) = \left(\frac{1}{\theta}\right) (r - \rho) \dots\dots\dots(22)$$

و بتعويض قيمة  $r$  المتمثلة في  $\delta - A\alpha L^{1-\alpha}$  نتحصل على معدل النمو للاقتصاد الغير ممرکز :

$$\dots\dots\dots(23) g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right) (A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$\dots\dots\dots(24)g_{cp} = \left(\frac{1}{\theta}\right) (A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

مع العلم أن  $\alpha < 1$  فهذا يعني أن  $g_c < g_{cp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل  $1 - \alpha$  عن طريق ضريبة جزافية ، فإذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته  $\alpha$  من تكلفته ، المروددية الخاصة لرأس المال تساوي المروددية الاجتماعية . ( صياد ، 2013 ، ص 44)

ثانيا : نموذج روبيلو Rebelo

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج ، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم ، و الذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج ، لهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوغلاس : (صياد ، 2013 ، ص 44)

$$\dots\dots\dots(25)Y = C + K + \delta k = (vk)^\alpha . (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dots\dots\dots(26)H + \delta H = B . [(1 - v) . K]^n . [(1 - u) . H]^{1-n}$$

حيث  $Y$  تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية و الرأسمال المادي و  $A, B > 0$  هما عاملان تكنولوجيان ، و كل من  $\alpha$  و  $n$  يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع و هي محصورة بين 0 و 1 ، كل من  $u$  و  $v$  يمثلان نسبة الرأسمال المادي و رأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع ، و بافتراض  $\alpha < n$  فإن قطاع التعليم كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي. يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج  $H$  و  $K$  و هكذا يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي و في الحالة النظامية كل من  $u$  و  $v$  ثابتة و  $H, K, C$  و  $Y$  تنمو بنفس معدل  $g^*$  ، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي نتحصل على معدل النمو للاستهلاك: ( صياد ، 2013 ، ص 45)

$$\dots\dots\dots(27)g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right) (A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

و في هذا النموذج الحد  $\delta - A\alpha \cdot \left(\frac{vK}{uH}\right)^{-(1-\alpha)}$  و الذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي و يساوي معدل المروددية  $r$ .

إن مروددية الرأس المال المادي و الرأس المال البشري هي نفسها في القطاعين ، و هذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين  $u$  و  $v$  :

$$\dots\dots\dots(28)\left(\frac{n}{1-n}\right) \cdot \left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right) \cdot \left(\frac{u}{1-u}\right)$$

و عليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة المتأتية لكل من نسبة  $H$  و  $K$  المخصصة للإنتاج. (صياد ، 2013 ، ص 45)



## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال بحثي هذا الفصل الإلمام بموضوع النمو الاقتصادي الذي لطالما كان محور الاهتمام من خلال ذكر بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع مع الإشارة إلى بعض النظريات والنماذج والنتائج المفسرة لذلك. يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة ما و التي تسعى الدول النامية جاهدة في تحقيقه أملا في تجاوز الأزمات التي تواجهها مستقبلا كونه يعتبر عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات، إن النظريات الاقتصادية والنماذج الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي مع سعي الدول إلى إسقاط هذه النظريات على اقتصادياتها لتقييم أداءها الاقتصادي.

**الفصل الثاني :**

**الإطار النظري للاستثمار الأجنبي  
المباشر**

## تمهيد :

لقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام الكبير من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور الفكر الكلاسيكي ، و تناولوا في أدبياتهم أهم دوافعه و محدداته لدى الدول المتقدمة و النامية نظرا لأهمية هذه الأخيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي كونه يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا خاصة أن لها دور هام و حيوي نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات مما أدى إلى تنافس شديد بين الحكومات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار الدول الأخرى .

فلقد شوهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة السياسية الدولية ، كما أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصادر هامة من مصادر التمويل الخارجي كما يمكن اعتباره مؤشر على الانفتاح الاقتصادي و قدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة.

وفي هذا الفصل نحاول تحديد الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهم مضامينه وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : مدخل حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

## المبحث الأول : مدخل حول الاستثمار الأجنبي المباشر

من المعلوم أن الاستثمار يحتل مكانة عالية في التنمية الاقتصادية لأي دولة من أجل رفع قدراتها الإنتاجية وتطويرها ومن أجل هذا فلقد تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و مراحل تطوره .

### المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

#### الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من التعاريف سواء من وجهة نظر بعض الاقتصاديين أو من وجهة نظر المنظمات الدولية و نذكر منها ما يلي :

أولا : من وجهة نظر الاقتصاديين

فرانسوا كسني " chesnais françois " : " يكون الاستثمار الأجنبي استثمارا مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10% فيما أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة وهذا المقياس ثم اختياره لأن يقدر على أن تلك المساهمة هي استثمارا طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسيير المؤسسة". (بيالة، 1994-1995، صفحة 24)

كما يرى هارنيي برنارد Hurgener Bernard على أنه: " قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة". (محن، 2012، صفحة 17)

كما يعرفه دانيغ جون Dunning .H, John على أنه: " ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول و ضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية و الشركات المحلية في دول أخرى، و هذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية و الخبرات التنظيمية، و توريد التكنولوجيا لإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري". (J.H, 1993, p. 23)

وعرفه عبد السلام أبو قحف : " أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع مستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة في حالة ملكية مطلقة للمشروع الاستثماري". (بيوض، 2010-2011، صفحة 15)

ثانيا: من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية

أ- تعريفه من طرف المنظمة العالمية للتجارة OMC:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها. (بيوض، 2010-2011، صفحة 15)

ب- تعريف منظمة التجارة و التعاون الاقتصادي O.C.D.E :

كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية، المعنوية المرتبطة فيما بينهما، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إن كانت لديه مؤسسة الاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي.(O.C.D.E, 1983, p. 14)

ج- تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

إن الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة لفوائد دائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الإقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة.(F.M.I, 1997, p. 66)

د- الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNICTAD:

تعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: "هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدره على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم ( القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر ( القطر المستقبلي للاستثمار) ". (خيلاي، 2015-2016، ص 7)

#### الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى جميع الدول النامية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية بالعديد الطرق و لعل من خصائص هذه الأخيرة نفس المال المتاح لديها و عدم كفايته لتمويل البرامج الاستثمارية الأزمة للنهوض باقتصادياتها و من هنا تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توفر هذه الأموال الأزمة و سنوضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية: ( زعيتري، 2018-2019، ص ص 18-19)

أ- بالنسبة للدول المضيفة تحقيق منافع و مزايا و فرص تساهم في نهوض اقتصاديات و تحريك عجلة التنمية و ذلك من خلال رفع الطاقة الإنتاجية و خلق مناصب شغل جديدة و الحد من مشكل البطالة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل و بالتالي رفع مستوى المعيشة و خلق بيئة اجتماعية و ثقافية مناسبة للتنمية الشاملة.

ب- تخفيض اللجوء إلى المساعدات الدولية و القروض و ما تحمله من أعباء للدولة المدينة من خدمات الدين و الالتزام بالشروط المفروضة عليها و هذا للأسباب التالية :

1. كون درجة الاستفادة أكبر مقارنة بالقروض الخارجية أو اللجوء إلى الاستدانة من الخارج.

2. القدرة على التخلص من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر أو على الأقل تقليصها.

#### المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات. وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### الفرع الأول : دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:  
أولاً: طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج - ولغرض تلاقي الإخفاق - بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها. (السامرائي، 2006، صفحة 76)

ثانياً: زيادة العوائد

تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة. وتبعاً لهذا التحليل نجد أن كثيراً من الشركات الأمريكية مثلاً تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثماراً مضموناً وعوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه

نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية... الخ  
(السامرائي، 2006، صفحة 77)

ثالثاً : تخفيض المخاطر

تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد  
مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية... الخ فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من  
الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب (عبد العزيز، 2005، صفحة 24)، كما أنه  
قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه  
إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع  
استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض  
لها السوق الواحدة (السامرائي، 2006، صفحة 78)

رابعاً: زيادة المبيعات

تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما : اهتمامات المستهلكين والربائين بمنتجاتها أو  
بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء. إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجنبات خارج نطاق  
الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية. وبهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام  
الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق  
دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات  
المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج  
دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر

(عبد العزيز، 2005، صفحة 24)

خامساً: تحسين الموارد وضمان توفيرها

بحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، ويهدف  
ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي  
تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير. هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو  
تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها (العمرى،  
2009، صفحة 20)

سادساً: زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر

فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دوراً هاماً في صادرات  
الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس  
المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة  
أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية (عبد العزيز، 2005،  
صفحة 24)

سابعاً: الرغبة في النمو والتوسع

وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد  
بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد، حتى تستفيد هي أيضاً من  
مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز  
السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار  
الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل،  
اضطرار شركة كرايزلر Chrysler وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة  
السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد Ford وشركة جنرال موتورز

General Motors اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة. (عبد العزيز، 2005، صفحة 25)

ثامنا : السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية(السامرائي، 2006، صفحة 78)، كما أن هناك أسباباً خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى . (عطية، 2000، صفحة 185)

الفرع الثاني: دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية : (بعداش ع، 2007-2008، الصفحات 56-58)

أولا : سد فجوة الادخار -الاستثمار

تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويل الخارجية، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية. وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحاً، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية، وهو ما يعتبر مكملاً للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيضة يتجه نحو المشاريع المربحة ذات المردودية العالية، ويجتنب تمويل المشاريع غير المربحة. في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة. وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

ثانيا : تخفيض مستوى البطالة

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلاً من كثافة رأس المال.

ثالثا : زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني

يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي و متزامن على الإنتاج المحلي. وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

رابعا : الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان

خامسا : نقل التكنولوجيا الحديثة

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته ، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا ،حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية. (عبد العزيز، 2005، صفحة 30)

سادسا : تحسين وضعية ميزان المدفوعات

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات. فتدفع رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجاباً على تحسين وضع ميزان المدفوعات . (عميرة، 2011 ، صفحة 6)

**المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته**

**الفرع الأول : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي الخدمي و يعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى: (عبد السلام، 1989، صفحة 120)

أولاً :الاستثمار الأجنبي المشترك

يعرف على أنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر. ويكون أحد الأطراف فيها مؤسسة أجنبية تمارس حقاً في إدارة المشروع الاستثماري دون السيطرة عليه، إذ يعتبر هذا النوع من الاستثمار من أكثر الأنواع قبولا من طرف الدولة المستقلة وخاصة الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية لعل أهمها هو التخوف من تحكم الطرف الأجنبي في اقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى ذلك فالمشاركة في المشروع الاستثماري لا تشتهر فقط على حصة من رأس المال بل قد يكون مشاركة من خلال إبداء خبرة (تكنولوجية، إدارية...) كما يمكن المشاركة بكل حصة رأس المال في حين يقدم الطرف الآخر الكفاءة التكنولوجية.

ثانيا : الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتمثل هذا النوع في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها لإنتاج أو تسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي بالبلد المضيف، وكما سبق ذكره فالكثير من الدول النامية ترفض هذا النوع من



الاستثمار مفضلة الاستثمار المشترك لكن رغم هذا هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا ( كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) وأمريكا اللاتينية (البرازيل، كندا) وأفريقيا كذلك.

ثالثا : مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة لتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والتجهيزات و رأس المال في مقابل عائد ، كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

رابعا : الاستثمار في المناطق الحرة

المناطق الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة و التي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم جمركية، ويهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأموال والأرباح إلى خارج الدولة المضيفة و منح المشاريع الاستثمارية. (العبيدي، 2012، صفحة 35)

خامسا : عمليات الاندماج و الاستحواذ

يقصد بالاندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تبقى الشركة الأولى قائمة بينما تختفي الشركة الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دورا جوهريا في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت و مثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبها سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، زيادة امتدادها الجغرافي وتوسيع حصتها في السوق العالمي. (Harms & Méon, November 2013, p.

16)

الفرع الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناء على محددات منها: (سعدي، 2016-2017، ص 34)

- أ- معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائد أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.
- ب- سعر الفائدة: يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فروؤس الأموال أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

ج- التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

د- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم .

هـ- القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين والخروج باستمرار بمنتجات جديدة، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم من بين المحددات التي تدفع بالمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدولة الأم إلى الدول المضيفة تتمثل في: (سعدي، 2016-2017، ص 35)

- أ- ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الأم: تتجه الشركات التي تواجه حالة منافسة شديدة في دولها الأصلية بشكل يؤثر على أرباحها ونموها إلى الاستثمار في الخارج، وهذا حتى تخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الأخرى في الدولة الأم.
- ب- تراجع معدلات النمو الاقتصادي والركود الاقتصادي في الدولة الأم: إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحالة الركود في الدولة الأم تعتبر عوامل دافعة للشركات من أجل الاستثمار خارج دولها الأصلية، وذلك بحثاً عن فرص تمكنها من تحقيق عوائد مرتفعة مدفوعة بمعدلات النمو، وما يرافقها من حالة الرواج الاقتصادي، الشيء الذي يرفع إمكانية الطلب على منتجاتها.
- ج- الارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في الخارج عندما تكون تكلفة الإنتاج منخفضة بالمقارنة مع الدولة الأم، وهو ما يفسر الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة.
- د- ارتفاع أسعار العملة في الدولة الأم مقارنة بالعملة الأجنبية: يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم إلى ارتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها، وهو ما يدفعها إلى الاستثمار في الخارج من أجل تخفيض كلفة الإنتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الأم.

هـ- وجود علاقة تبعية اقتصادية بين الدولة الأم والدول المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار في الدول التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الأم لهذه الاستثمارات، وتوضح التبعية الاقتصادية من خلال التبعية في الاقتراض والتجارة الخارجية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الأم للمستثمرين الأجانب للدولة المضيفة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية متميزة.

و- الدافع السياسي: تقوم الدولة الأم للمستثمر الأجنبي بتشجيع انتقال الاستثمارات الأجنبية نحو بعض الدول الأخرى بدافع المساعدة باعتبارها دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهو الملاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة المضيفة

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية: (جوامع، 2020-2021، ص ص 4-5)

أ- العوامل الاقتصادية:

هي كل ما هو متوفر في الدولة المضيفة و من أبرزها ما يلي:

1. حجم السوق مما يعزز من قوته التنافسية و التسويقية لمنتجاته مما يتيح للمستثمر الأجنبي تسويق منتجاته لأكثر عدد من الشرائح و بتالي يكسبه ميزة احتكارية.
  2. مدى وفرة الموارد الطبيعية التي تتضمن للمستثمر ضمان التزود بدون انقطاع أو عرقلة باحتياجاته من المواد الأولية الداخلة في عملياتها الإنتاجية و كذا وفرة الموارد البشرية و كفاءتها مما يخلق زيادة في المبيعات و الأرباح.
  3. مدى ثبات سعر الصرف و خاصة في حالة انخفاضه مما يتيح للمستثمر إمكانية مضاعفة أرباحه عند تحليلها.
  4. التفرقة في المعاملة الضريبية بين كل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي وتباين درجاتها.
  5. درجة الانفتاح على العالم الخارجي و بتالي ضمان عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري و عناصر الإنتاج مما يساهم في زيادة أرباح المستثمر الأجنبي.
  6. قدرة الدولة المضيفة على إدارة اقتصادها القومي بكفاءة .
- ب- العوامل السياسية :

هذه الأخيرة لها أهمية كبرى في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية أهمها ما يلي :

1. درجة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة مما ينعكس على مدى استقرار الاستثمارات الأجنبية و نموها مقابل استقرار السياسة الاقتصادية.
2. طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد الأم للمستثمر الأجنبي و البلد المضيف التي بدورها تحقق المصالح المشتركة للطرفين.
3. طبيعة الإستراتيجية الدولية التي تنتهجها الدولة المضيفة و نظامها السياسي السائد و بالتالي إذا كانت ديمقراطية فتوفر الأمان لرأس المال الوطني و الأجنبي مما يحفز المستثمر الأجنبي للاستثمار في هذه الدولة أو دكتاتورية مما يعرض رأس المال الأجنبي للخطر فيمتنع نهائياً عن الاستثمار في هذه الدولة.

ج- عوامل قانونية :

أن أكثر ما يهم المستثمر الأجنبي هو الطبيعة القانونية للاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة خاصة من حيث:

1. طبيعة القوانين التي تحكم دخول الاستثمارات و تحدد شكلها القانوني المسموح به .
2. طريقة تطبيق القوانين التي تحكم المنازعات بين المستثمر و الجهة الحكومية .
3. توفر حماية كافية في القانون لحقوق الملكية و العقود و عدم الإسراف في التعقيدات الإدارية و سرعة إجراءات التقاضي بين طرفي الدعوى
- د- عوامل إدارية :

حسب بعداش (2008) تتمثل أبرز هذه العوامل في : (ص 39)

1. النظام الإداري السائد في الدولة ما يعتبر من العوامل الهامة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار.
2. وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل مكن الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع الاستثماري.
3. تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي.
4. محاربة الفساد المالي و الإداري في الأجهزة الحكومية.

#### **المطلب الرابع : الشركات المتعددة الجنسيات كوجه للاستثمار الأجنبي المباشر**

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً أساسياً في غزو أسواق الدول المضيفة باعتبارها طرفاً في الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى القيام بمشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية في الدول المضيفة .

## الفرع الأول : تعريف الشركات متعددة الجنسيات

هناك عدة تعاريف للشركات متعددة الجنسيات نذكر منها:

أولاً: يعرف "فرنون VERNON " الشركة متعددة الجنسيات بأنها: "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مئة ملون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر" (ابو قحف، 2003، صفحة 375)

ثانياً: يعرف بروك Brook الشركة المتعددة الجنسيات أنها: "أي شركة تقوم بممارسة نشاطها الرئيسي سواء الصناعي أو الخدمي في بلدين على الأقل" (M. Z & H. L, 1971, p. 5)  
ثالثاً: يري رولف بأنها: "الشركة التي تصل مبيعاتها الخارجية لو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار" (جريتمان، 1989، صفحة 7)

ومن خلال ما تقدم من التعريفات السابقة نستطيع القول أن الشركة المتعددة الجنسيات هي عبارة عن كيان اقتصادي مقره الرئيسي في الدول الأم تمارس نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية وتتملك فروع موزعة على أكثر من دولة وذلك عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة وكثيراً تعمل بالاندماج مع شركات أخرى، وتعتبر المسيطر الأساسي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة دول العالم. (بعداش ب.، 2010، صفحة 72)  
تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تستوجب التمييز بينها:

- أ- **الشركة الأجنبية**: شركة تمارس نشاطاً استثمارياً الإنتاج التسويق الخدمات خارج البلد الأصلي بعض النظر عن البلدان المضيقة القائمة فيها.
- ب- **الشركة الدولية**: بأنها شركة تتمتع بشخصية مستقلة لا تخضع لرقابة أو قيود مفروضة من حكومة الدولة الأم تمارس نشاطها في أي بلد أجنبي أو أكثر وهذا يفرض عليها صفة الدولية.
- ج- **الشركة العابرة القومية**: يستخدم هذا المصطلح من طرف هيئة الأمم المتحدة لتخفيف من الآثار النفسية السياسية للبلدان النامية نتيجة استخدام عبارة الشركات المتعددة الجنسيات.
- د- **الشركات المتعددة الجنسيات الشمولية**: يجب أن يشمل نشاط هذه الشركات بالإضافة إلى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية أن يشمل أيضاً على منتجات أخرى غير المنتج الأصلي ومن القطاع الأصلي.
- هـ- **الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات**: شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية في قارات مختلفة وهي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.
- و- **الشركات المتعددة الجنسيات الكوكبية**: هي شركات لديها فروع إنتاج أو تسويق في كل الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمسة مثل شركة ماكدونالد التي وصل نشاطها التسويقي إلى كل منطقة من كوكب الأرض.

## الفرع الثاني : خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية:

أولاً : ضخامة الحجم

تمتاز هذه الشركات بضخامة الحجم و استثماراتها حيث تستحوذ على الثمن من إجمالي مبيعات العام و نستطيع قياسه من خلال العديد من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات رقم الأعمال أو من خلال قيمة الدخل الإجمالي لهذه الشركات ، سرعة النمو ، حجم أنفاقها على البحث والتطوير، حجم الأصول (السيسي، 2007، صفحة 100)

ثانيا : تنوع النشاط و التكامل

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتنوع أنشطتها في العديد من المجالات رغبة منها في توزيع المخاطر و تحقيق أكبر قدر من الأرباح الإجمالية , و تحاول الشركات المتعددة الجنسيات الحفاظ على علاقات التكامل و التنسيق فيما بينها من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة و تعزيز القدرات التنافسية و التسويقية واستفادة كل واحدة منها من المزايا التي تمتلكها الأخرى مثل التكنولوجيا و أساليب التسويق و المهارات الإدارية.

ثالثا : الانتشار الجغرافي الواسع

و يقصد به أن نشاط المشروع المتعدد الجنسيات يتعدى حدود الدولة الواحدة و يمتد إلى العديد من الدول الأخرى عن طريق الفروع التابعة لها و المنتشرة في معظم أرجاء العالم.و ذلك نتيجة لامتلاكها إمكانيات هائلة في التسويق و فروع شركات تابعة لها في أرجاء العالم .

رابعا : السيطرة و التفوق التكنولوجي

إن إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات تمتاز بالهيمنة و السيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج و التسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم ، و تعد الشركات المتعددة الجنسيات مضطرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية و الإدارية و التنظيمية و ذلك من خلال التدريب و توفير العمال المتخصصين و هذا يساهم بدوره في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية . (الهيئة، 2000، صفحة 53)

خامسا : إقامة تحالفات إستراتيجية

تحاول الشركات المتعددة الجنسيات إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها و يحتوى ذلك النشاط الصناعي و التسويقي بهدف تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، و تعزيز القدرات التنافسية و التسويقية. و يقصد بالتحالفات الإستراتيجية جعل التعاون مكان المنافسة و التي بدورها تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق من أجل التحكم في المخاطر و التهديدات و المشاركة في الأرباح و المنافع و المكاسب الملموسة و غير الملموسة كالحصول على خدمات فنية و تكنولوجية و معلوماتية ثم توفير التكاليف الأزمة للقيام بهذه العمليات. كما تحتوي التحالفات الإستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين الشركات أو بين الحكومات و الشركات من أجل تحقيق هدف إستراتيجي لمشروع معين و يكون هذا الهدف محدد لكل طرف من أطراف العقد. (النجار، 1999، صفحة 14)

سادسا : تعبئة الكفاءات

ما يميز الشركات المتعددة الجنسيات هو عدم تفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها بغض النظر على مستوى العالي من الكفاءة و درجة الفائدة التي سيقدمها للشركة أي أن المعيار الغالب و المعمول به عند اختيار العاملين بالشركات المتعددة الجنسيات هو الاستفادة من المورد البشري المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز الاختبارات و المشاركة بشكل مستمر في الدورات التدريبية .

سابعاً : تعبئة المدخرات العالمية

تهدف الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعبئة المدخرات من الأسواق العالمية و ذلك عن طريق طرح أسهمها في الأسواق المالية و الأسواق الناهضة و جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و جبر كل شركة تابعة

لها أن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من السوق المحلية للقطر المضيف (أبو حرب، 2011، صفحة 284)

ثامنا : المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية منها احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية و أساليب التسويق و المراقبة مما يجعلها تكتسب قدرات تنافسية عالية وعالمية لا يتوفر عليها أغلب المنافسون' كذلك نجد أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه القدرات التنافسية يؤدي إلي تعظيم الربح و الإيرادات خاصة في ضل المزايا التمويلية المتمثلة أساسا في قدرتها على الاقتراض بأيسر الشروط نظرا لصلابة مركزها المالي. (عبد العزيز، 2005)

### المبحث الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تعتمد اقتصاديات الدول النامية في تمويلها و بناء تنميتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكونها تدر بطريقة ايجابية عليها من خلال ما يصبها من التكنولوجيا المتقدمة و بناء قاعدة معارف جيدة و تقنيات جديدة في التسيير ، كذلك قنوات توزيع و تسويق السلع المنتجة و المصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها بالتالي الرفع في القوة التصديرية ، أما على صعيد احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين و خبرة اليد العاملة المحلية .

### المطلب الأول : العلاقة من حيث عوائد التقدم التكنولوجي

لم يعد دور الاستثمار الأجنبي المباشر يقتصر على نقل رأس المال من الدولة المصدرة إلى الدول المضيفة ، و إنما اكتسب أهمية خاصة نتيجة التركيز على دوره في نقل التكنولوجيا و ذلك من خلال تأسيس أو المشاركة في تأسيس المشروعات الاستثمارية الإنتاجية و التي تستخدم وسائل إنتاج قد لا تتاح للشركات المحلية.(زدون و بغداد، 2017، ص109)

ويعتبر نقل التكنولوجيا تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان، و تقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات (صياد، 2013، ص 47)

و حسب صياد (2013) تنقسم المعرفة إلى ثلاث أنواع هي: (ص 48)

أولا : المعرفة العلمية: هي عبارة عن المبادئ العلمية التي تمثل الأساس في معرفة التطور التكنولوجي

ثانيا : المعرفة التكنولوجية: هي عبارة عن المخططات الضمنية والصريحة التي تأخذ شكل اختراعات.

ثالثا : المعرفة الريادية : وهي تضم المعرفة الخاصة بالمنتجات والمنظمات والأسواق والعملاء . ويؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة. فاستخدام الانترنت مثلا يلعب دورا كبيرا في نشر المعرفة في الاقتصاد المحلي ويترتب على زيادة حجم المعرفة الجديدة تحسين جودة المنتجات وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. وتكمن أهمية التكنولوجيا للدول النامية خاصة في استخدامها كأحد محركات النمو بالإضافة إلى كونها محاولة تخطي المشاكل الاقتصادية القائمة و اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة، من خلال زيادة معدلات نمو الصادرات وخاصة الصادرات من المنتجات التكنولوجية الحديثة التي تتميز بارتفاع العائد عليها، و بالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المساهمة في زيادة درجة التنافسية على المستوى الدولي . (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، صفحة 2)

كما تسعى البلدان النامية جاهدة على تشجيع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على رأس المال الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية المصاحبة له، فالشركات الأجنبية تجلب التكنولوجيا الحديثة من أجل تحفيز الشركات المحلية الراغبة في المحافظة على حصتها السوقية والصمود أمام الشركات الأجنبية التي تتمتع بقدرات تنافسية كبيرة، وتتمكن الشركات المحلية من تحقيق ما تهدف إليه عن طريق تطوير أساليب الإنتاج المحلي (جباري، 2015، ص 136)

**المطلب الثاني : العلاقة من حيث العمالة**

إن معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية تعاني من مشكلة البطالة لذا تعد البطالة أحد أهم الدوافع التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي ترى أنها قارب النجاة الذي يمكن يساعده. (زدون و بغداد، 2017، ص109)

فحسب أبو قحف (2001) تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة و متزايدة للعمل ، كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة نذكر منها فيما يلي: (ص 147)

أولا : خلق علاقة التكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

ثانيا: إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.

ثالثا : إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

### **المطلب الثالث : العلاقة من حيث التجارة الخارجية**

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية. (نزارى، 2008، ص74)

و يهتم الفكر الاقتصادي الحديث في تناوله للعلاقة القائمة بينهما بمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة ، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض واردات الدولة و/ أو زيادة صادرات الدولة المضيفة و بالتالي يعتبر بديلا للصادرات المحلية إلى الأسواق الخارجية ، و يحفز ذلك على المزيد من النمو في الدول المضيفة. (بن داودية، 2005، ص 46)

و مما لاشك أن ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في توجيه و إدارة الاقتصاد القومي لراسمي السياسة الاقتصادية ، و بهذا تلعب الشركات الاستثمارية الأجنبية دور كبير في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان و بالتالي زيادة الصادرات و التقليل من الواردات و بالتالي تحسين ميزان المدفوعات. (زدون و بغداد، 2017، ص109)

### **المطلب الرابع : العلاقة من حيث الاستثمار المحلي**

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف و بالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ، و هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة. (خيالي ، 2016 ، ص 74)

فلقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتاج الإجمالي، ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة. (صياد ، 2013 ، ص 51)

حيث أن :

$$I = I_d + I_f$$

$I$  : الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف

$I_d$  : الاستثمار المحلي في الدول المضيفة

$I_f$  : الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم ، نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ( خيالي، 2016، ص ص 74-75)

الفرع الأول : أثر الإحلال

ينشأ ذلك عندما يتم تمويل جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاقتراض من السوق المحلية في الدولة المضيفة، كما ينشأ عندما لا تقوى الشركات المحلية على الصمود أمام منافسة الشركات الأجنبية التي تمتلك التكنولوجيا متقدمة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة. ( بن داودية، 2005، ص 48)

كما يحدث حسب فكرة " شومبيتر " في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها، والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية، وحسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فان الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط المنافسة الفعالة، ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية، مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية، وحسب " CAVES " فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للمستثمر المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي. (صياد، 2008، ص ص 52-53)

الفرع الثاني : أثر التكامل

ينشأ عندما يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس الأموال الأجنبية فقط ، كما ينشأ عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية أو عند وجود أثر عوائد الإنتاج الذي يحفز الشركات المحلية على زيادة الإنفاق على البحوث و التطوير



لاستحداث تكنولوجيا متقدمة مع ملاحظة أن درجة التكاملية أو الإحلال تختلف من دولة إلى أخرى وفقا للسياسات المحلية المتبعة و وفقا للفترة الزمنية ما إذا كانت قصيرة أو طويلة الأجل. (بن داودية ، 2005، ص 49)

كما يحدث حسب " شومبيتر " الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة، والشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة . (خيالي ، 2016، ص ص 75-76) و لقد أبرزت الدراسات التطبيقية الحديثة أن درجة استفادة الدول المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو ، تتوقف على نوعية العلاقة بينه وبين الاستثمار المحلي (تكاملية أو إحلال) ، ففي الحالة الأولى ( التكاملية ) فإن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة يحقق الأهداف المرجوة منه في تحفيز النمو الاقتصادي ، أما في الحالة الثانية (الإحلال) فإنه يحول دون حصول الدول المضيفة على تحقيق أهدافها المرجوة و هنا يعتبر هذا الاستثمار مثبطا للنمو الاقتصادي دون أن يكون محفزا له. (بن داودية ، 2005، ص 49)

## خاتمة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يعتبر ظاهرة تتيح نقل رؤوس الأموال بين الدول وتعطي لصاحبها حق تملك وإدارة المشروع الاستثماري و لذلك نجد معظم الدول النامية تسعى و تحاول جاهدة في استقطابه نظرا لمشكل المديونية و العجز في التمويل الذي تعاني منه العديد من الدول النامية لتعتمد عليه كوسيلة لإنعاش اقتصادها و لتحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر إلى مناخها الاستثماري الذي يلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمارات.

و الجزائر كدولة ساعية في تحقيق تنمية اقتصادية خاصة و بعد تأثرها سلبيا بالتقلبات التي مرت عليها خلال فترات متزامنة أبرزها فترة التسعينيات و التي خلفت أثرا ماديا أكثر منه معنويا ، حيث أن الجزائر عرفت آنذاك انتكاسة اقتصادية لم يكن لها أي حل إلا و الاستدانة من الدول الأخرى على أساس الخروج من الأزمة إلا أنه لم يمض وقت قليل و تم التخلي عن هذه الفكرة لعدم وجود أي نتائج و بالتالي انتهجت سبيلا آخرًا كغيرها من الدول النامية ألا و هو استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية كتشجيع للاستثمار المحلي و طرح المنتجات المحلية للأسواق العالمية مما يسد من اختلال و عجز ميزان المدفوعات و بالتالي النهوض بالتجارة الخارجية كذلك خلق فرص عمل للحد من ظاهرة البطالة بالإضافة إلى نقل تكنولوجيا حديثة و الاعتماد عليها لتسريع في وتيرة عجلة النمو الاقتصادي وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثالث كدراسة قياسية للوصول إلى نتائج دقيقة تدعم كل ما سبق.

**الفصل الثالث :**

**علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو  
الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-**

**2020**

**دراسة قياسية**

## تمهيد:

من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي تعددت الدراسات الساعية نحو ذلك كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة في حسابها و ذلك بهدف تحديث نتائج الدراسات السابقة التي تم التطرق فيها إلى نفس الموضوع خاصة و أن النمو الاقتصادي سرعان ما يتأثر بالتقلبات الحاصلة على مر السنين ، فنلاحظ أن بعض الدراسات قد أثبتت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما ويعتبر أحد محدداته ، في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا ، وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين :

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمتغيراته.

المبحث الثاني : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 .

## المبحث الأول : تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمتغيراته

من خلال هذا المبحث سنتعرف على النموذج المعتمد عليه في الدراسة الحالية حيث تم اختيار نموذج من بين عدة نماذج أخرى تطرق لها الباحثين وقد تم اختياره لمناسبته لدراستنا، وكذلك سنتعرف على المنهجية المتبعة .

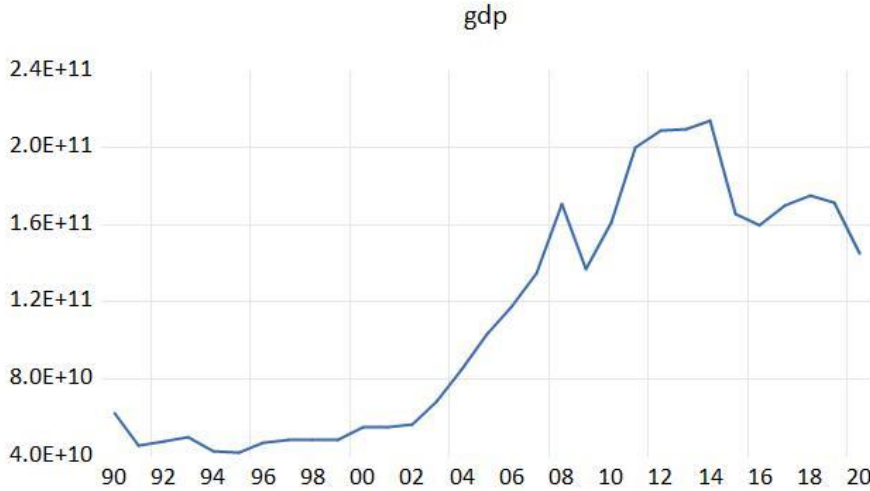
### المطلب الأول :البيانات و منهجية الدراسة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي من ناحية الجانب النظري أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج الطرق القياسية والإحصائية بالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 12 . يستخدم البحث بيانات سنوية والتي تغطي الفترة من 1990 إلى غاية 2020، وقد تم تجميع هذه البيانات من خلال إحصائيات البنك الدولي.

### الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي بمثابة المؤشر الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي للمجتمع أو مستوى النشاط الاقتصادي، ويقصد بالناتج المحلي الإجمالي "القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة" (شيبان، 2015-2016، ص 29)

والشكل التالي يوضح نتائج تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:  
الشكل رقم 3-1: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1990-2020.



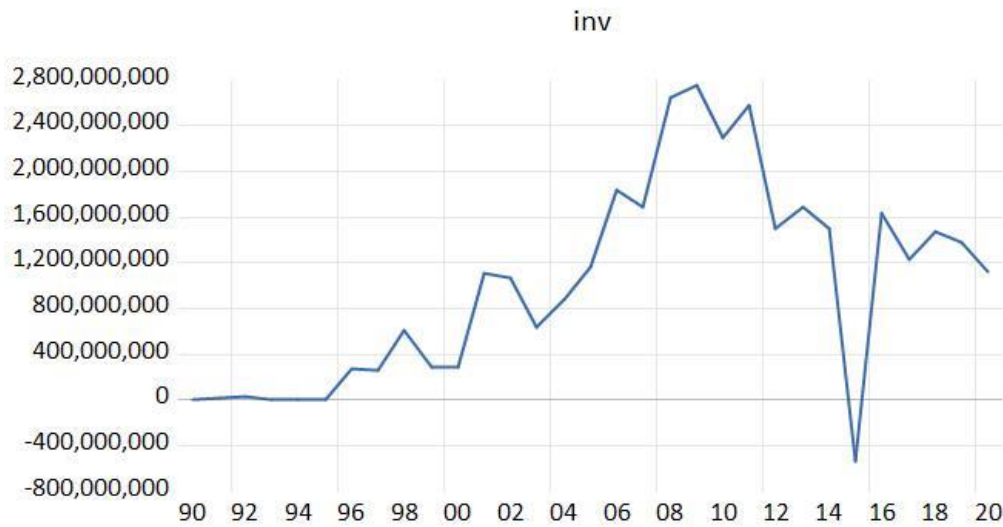
المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي .  
يوضح الشكل أعلاه الخاص بتطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ، حيث نلاحظ انخفاض مستمر للناتج من السنة 1990 وحتى سنة 1996 ليعرف انتعاش ضعيفا إلى غاية سنة 2002 لنلاحظ بعد هذه السنة ارتفاع وصعود قوي للناتج المحلي الإجمالي يستمر لغاية سنة 2008 ونرى انكسار حاد ناتج من الأزمة الاقتصادية المعرفة بأزمة الرهن العقاري ليستمر الانخفاض إلى سنة 2010 ليعرف انتعاش مرة أخرى إلى غاية 2014 حيث كان الانخفاض الثاني طوال فترة الدراسة والمتمثل في سقوط أسعار البترول

سنة 2014. ويمكن أن نلاحظ أيضا انخفاض لسنة 2019 بسبب جائحة covid-19 وهو ما أثر على الاقتصاد العالمي ككل والجزائر من بين الدول التي تأثرت بهذه الأزمة

### الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر -شخصا طبيعيا أو معنويا- لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، و إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخص معنويا كشركات المساهمة وذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات، ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين ... وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها.(بعداش، 2007-2008، ص 48)

الشكل رقم 2-3 : نتائج تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الجزائر خلال 1990-2020:

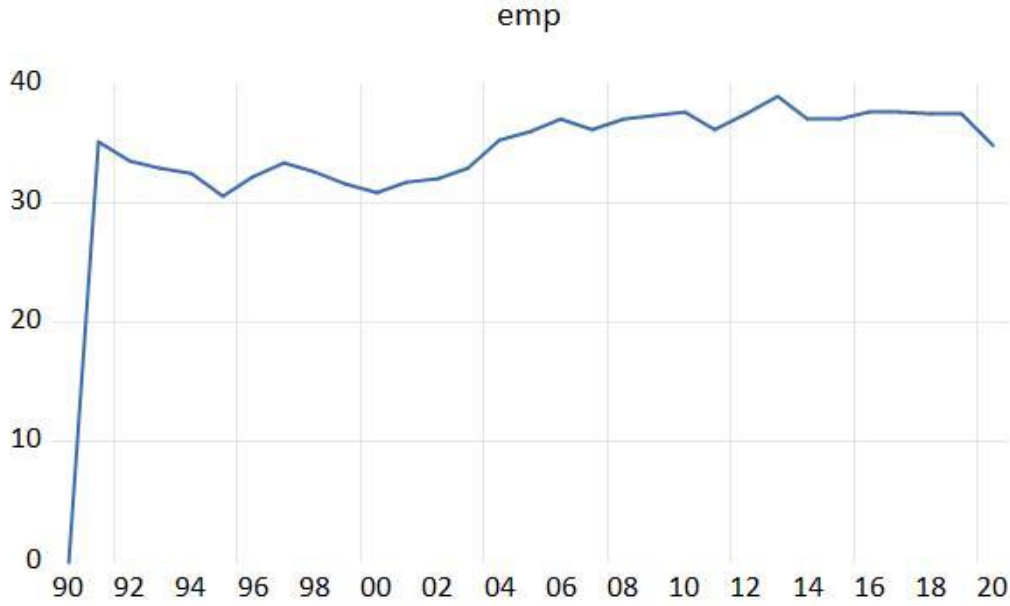


المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي .

حيث نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك قيم منخفضة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر فترة التسعينيات بسبب عدم الاستقرار السياسي من بداية فترة الدراسة الغاية سنة 2000، ثم ليعرف انتعاش وارتفاع ملحوظ ومستمر إلى سنة 2008 لنشهد انخفاض قوي وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري ثم لنشهد انخفاض سنة 2010 إلى 2012 ثم انخفاض مستمر إلى سنة 2014 وبعدها نشهد ارتفاع قوي بعده استقرار إلى غاية سنة 2020، وهذا راجع لسياسات الدولة الجزائرية في كل فترة اتجاه الاستثمار الأجنبي وكذلك يعود هذا التذبذب للاستقرار الأمني وهذا ما تؤكد فترة التسعينيات

### الفرع الثالث : التشغيل

الشكل رقم 3-3 : نتائج تطور التشغيل كنسبة من عدد السكان لدولة الجزائر خلال 1990-2020:



المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي .  
 نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة التشغيل من إجمالي عدد السكان له قيم مستقرة ما بين 30% إلى 40% خلال فترة الدراسة.

#### الفرع الرابع: رأس المال

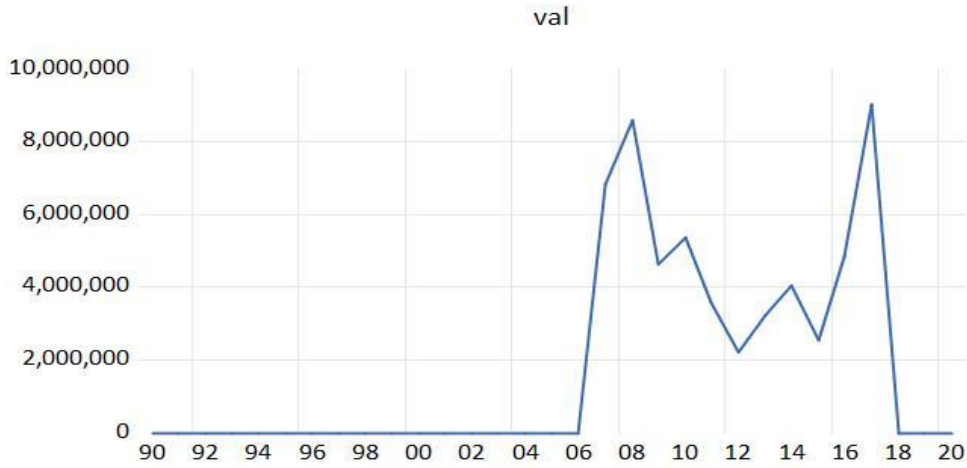
الشكل رقم 3-4 : نتائج تطور رأس المال لدولة الجزائر خلال 1990-2020:



المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي .  
 نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة رأس المال تعرف أرقام منخفضة خلال العشر سنوات الأولى من فترة الدراسة ليعرف انتعاش وارتفاع مستمر في نسب رأس المال في الجزائر مع بداية سنة 2000 لنشهد بعد ذلك انخفاض سنة 2008 بسبب أزمة الرهن العقاري ثم نلاحظ صعود ملحوظ بعد سنة 2012 إلى غاية 2016 وبعدها نعرف انخفاض مستمر إلى غاية 2020

#### الفرع الخامس : صادرات التكنولوجيا

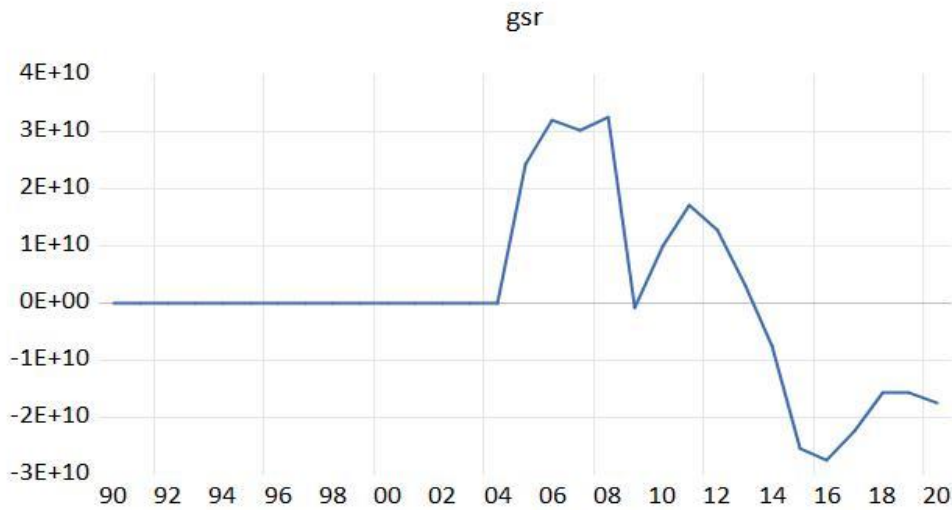
والشكل رقم 3-5 : نتائج تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة لدولة الجزائر خلال 1990-2020:



المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي .  
 نلاحظ في الشكل أعلاه بعد إدراج متغير الصادرات التكنولوجية المتقدمة على أساس أنها متغير وهمي بسبب نقص البيانات نلاحظ أن سنة 2008 نعرف انخفاض في قيم الصادرات التكنولوجية المتقدمة إلى غاية 2012 ثم صعود ملحوظ سنة إلى غاية سنة 2017 .

#### الفرع السادس : ميزان المدفوعات

والشكل رقم 3-6 : نتائج تطور ميزان المدفوعات لدولة الجزائر خلال 1990-2020:



المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي .  
 نلاحظ في الشكل أعلاه بعد إدراج متغير ميزان المدفوعات على أساس أنها متغير وهمي بسبب نقص البيانات نلاحظ ارتفاع سنة 2004 مع انخفاض بعدها سنة 2008 إلى غاية سنة 2009 ثم ارتفاع إلى غاية سنة 2011 ليعرف انخفاض قوي ومستمر ودخول في منطقة السالبة لقيمة ميزان المدفوعات مع بداية 2012 إلى غاية 2016 ليعرف انتعاش طفيف إلى غاية 2020 ولكن يبقى في المنطقة السالبة .

#### **المطلب الثاني : منهجية الدراسة**

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالنموذج المستخدم في الدراسة (نموذج ARDL)



## الفرع الأول : النموذج المستخدم في الدراسة (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL )

أولا : نشأة وظهور منهجية النموذج ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة و هي منهجية ARDL التي طورها كل من Pesaran (1997) ، Shinand and Sun (1998) ، وكل من Pesaran et Al (2001) ، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها . ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I_0$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I_1$  أو خليط من الاثنين ، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I_2$  . (الجراح، 2009، ص 9)

ثانيا : تعريف منهجية ARDL

نموذج (ARDL) هو نموذج انحدار ديناميكي، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب " اختبار الحدود Bound Test " المطور من قبل Pesaran et al. (2001) حيث يتم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model,  $AR(p)$ ) و نماذج فترات الإبطاء الموزعة DistributedLag Model، وفي منهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطاء بفترة واحدة أو أكثر. (Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R. 2001, (pp. 289-326)

الفرع الثاني: مميزات النموذج

حسب Narayan, P. (2005) تتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة نذكر منها : (199 – 197pp)  
أولا : يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كان المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة  $I_0$  أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح  $I_1$  أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معرفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة .  
ثانيا : أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة .  
ثالثا : أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل و القصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

الفرع الثالث : خطوات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

ولتطبيق هذه المنهجية سنتطرق إلى المراحل التالية :  
أولا : يتم اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار UECM الذي يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين  $Y$  (المتغير التابع) و  $X$  (متجه المتغيرات المستقلة) :

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^m \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t \quad (1)$$

حيث تعبر المقدرات  $\lambda_1, \lambda_2$  عن معاملات العلاقة طويلة الأجل (Long-run Relationships)، أما  $\theta, \beta$  فتعبر عن معلومات العلاقة قصيرة الأجل (Short-run Relationship)، ويشير  $\Delta$  إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من  $m, n$  من فترات الإبطاء الزمني Lags للمتغيرات (علماً أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في مستوى نفسه أو العدد  $(m \neq n)$ ،  $\eta$  حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر وتبايناً قابلاً وليس له إرتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها .

(Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, 2013, pp.914-921)

بعد ذلك، يتم التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود حسب إجراء Pesaran et al (2001) الذي يستند على اختبار F (اختبار Wald) الذي اختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (1) من خلال الفرض الآتية :

$$\begin{aligned} H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = 0 & \text{ فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك} \\ H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 & \text{ مقابل الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك} \end{aligned}$$

وبما أن توزيع اختبار F غير معياري والذي يعتمد على (1) فيما إذا كانت المتغيرات المدرجة في نموذج ARDL متكاملة من  $I_0$  أو  $I_1$ ، (2) عدد المتغيرات المستقلة، (3) فيما إذا تضمن نموذج ARDL على قطاع واتجاه زمني، و(4) حجم العينة، فإن رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية وضمن الحدود الحرجة Critical Bounds المقترحة من Pesaran et al (2001) حيث يتكون الجدول من حدين : قيمة الحد الأدنى (Lower Critical Bound UCB) التي نفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة  $I_1$ . فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من UCB ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) على نقيض ذلك، إذا كانت F المحسوبة أقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (عدم تكامل مشترك) . أما إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين UCB و LCB ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة .

ثانياً : تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية :

$$Y_t = \sum_{i=1}^p \vartheta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث تمثل كل من  $\delta, \vartheta$  معاملات المتغيرات وتشير  $p, q$  إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات،  $\varepsilon_t$  يمثل حد خطأ العشوائي.

ويتم اختبار رتبة الإبطاء في نموذج ARDL حسب معيار (AIC) أو (SBC) قيل أن يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة OLS بهدف إلغاء الترابط التسلسلي أو الذاتي في الأخطاء العشوائية، وأوصى Pesaran and Shin (2009) باختبار فترتي إبطاء كحد أقصى البيانات السنوية (حواس، زراوط، 2013، ص 2015)

ثالثاً: يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) التالي :

$$\Delta Y_t = \sum_{i=m}^p \vartheta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{T-1} + v_t \quad (3)$$

حيث أن  $ECT_{t-1}$  حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل  $\psi$  معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلاف في التوازن Disequilibrium في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

### المبحث الثاني : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2020-1990

من خلال هذا المبحث سنقوم بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق نموذج ARDL

#### المطلب الأول : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة القياسية

##### الفرع الأول: تحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختياريين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP، وكانت النتائج كالتالي وذلك بعد تحويل بيانات الصيغة إلى الربع سنوية :

جدول رقم 3-1: نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و pp

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level		GDP	INV	EMP	GDI	GSR	VAL
With Constant	t-Statistic	-0.9023	-2.2518	-8.4848	-0.9842	-1.4820	-2.6476
	Prob.	0.7735	0.1934	0.0000	0.7459	0.5288	0.0950
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6621	-2.7997	-13.5402	-2.0745	-1.7817	-2.8475
	Prob.	0.7430	0.2082	0.0000	0.5385	0.6883	0.1927
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2605	-1.0268	0.0007	0.7589	-1.5359	-2.0392
	Prob.	0.7549	0.2671	0.6750	0.8726	0.1150	0.0415
At First Difference							
At Level		d(GDP)	d(INV)	d(EMP)	d(GDI)	d(GSR)	d(VAL)
With Constant	t-Statistic	-4.6522	-8.6262	-30.5259	-4.9633	-4.8639	-6.6052
	Prob.	0.0009	0.0000	0.0001	0.0004	0.0005	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5600	-8.4641	-29.9662	-4.8910	-4.9168	-6.5850
	Prob.	0.0056	0.0000	0.0000	0.0025	0.0024	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5636	-8.6870	-31.5412	-5.0042	-4.9432	-6.7524
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level		GDP	INV	EMP	GDI	GSR	VAL
With Constant	t-Statistic	-0.8732	-2.3481	-13.5412	-1.0299	-1.4820	-2.6315
	Prob.	0.7827	0.1644	0.0000	0.7294	0.5288	0.0980
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4098	-2.7086	-19.9417	-2.8097	-1.6779	-2.8475
	Prob.	0.8372	0.2404	0.0000	0.2053	0.7361	0.1927
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3101	-0.6103	-0.0209	0.5243	-1.5359	-2.1481
	Prob.	0.7688	0.4442	0.6678	0.8233	0.1150	0.0326
At First Difference							
At Level		d(GDP)	d(INV)	d(EMP)	d(GDI)	d(GSR)	d(VAL)
With Constant	t-Statistic	-4.6488	-8.3709	-31.0571	-4.9524	-4.8786	-6.1604
	Prob.	0.0009	0.0000	0.0001	0.0004	0.0005	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5611	-8.3044	-29.3800	-4.8804	-4.8633	-6.1064
	Prob.	0.0056	0.0000	0.0000	0.0026	0.0027	0.0001
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.5748	-8.4684	-32.1720	-4.9912	-4.9487	-6.2735
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant  
\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**  
Dr. Imadeddin AlMosabbeh  
College of Business and Economics  
Qassim University-KSA

## من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج eviews12

حيث: ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة ، في حين تشير القيم المظلمة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF و PP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة ، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الاحتمال الحرج .  
كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى ومنه فسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1990-2020 عند المستوى ، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدره اكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية ، ما عدى المتغير EMP و المتغير VAL حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدره لهما اقل من القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي قبول الفرضية الصفرية أي أن المتغيرين مستقرين عند المستوى .

ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها حسب نتائج كلا الاختبارين ADF و PP ، ومنه نقول انه في هذه الحالة المنهجية الأفضل هي منجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL حيث استقرت كل المتغيرات عن الفرق الأول .

### الفرع الثاني: تقدير نموذج باعتماد منهجية نماذج ARDL

أولا : نمذجة العلاقة

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية ، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الأول ، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النماذج على النحو التالي :

أ- معادلة النموذج : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو (الناتج المحلي الإجمالي )

$$GE_t = f(INV_t)$$

حيث أن النمو الاقتصادي :

$$GE_t = f(EMP_t + GDI_t + GSR_t)$$

حيث أن :

GE: النمو الاقتصادي

$INV_t$ : الاستثمار الأجنبي المباشر

$EMP_t$  : إجمالي نسبة التشغيل

$GDI_t$  : ميزان المدفوعات

$GSR_t$  : صادرات التكنولوجيا المتقدمة

**ملاحظة :** تم اخذ كل من متغير صادرات التكنولوجيا المتقدمة GSR على شكل متغيرات وهمية حيث تفتقر إلى نقص البيانات خلال فترة الدراسة فالبيانات المتوفرة تغطي جزء من الفترة وليس كل الفترة وتم إدراجها لأهميتها البالغة في تفسير اثر الاستثمار الأجنبي على النمو .

ثانيا: تقدير نموذج الخطأ غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النماذج

قد اعتمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الإبطاء التلقائية المعدلة ، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 3-2 : اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى ( $p, q_1$ )
	$q_1$	$p_1$	
النموذج	5	6	(5,6)

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

بعد تحديد فترات الإبطاء لجميع النماذج كما يوضحها الجدول أعلاه والتي تم اختيارها على مع AIC

حيث كانت النموذج الأمثل ARDL(5,6)

وللتأكد عن وجود علاقة طويل الأجل نستخدم اختبار الحدود وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد

إخضاعه للاختبارات التشخيصية. **انظر للملحق رقم (1)**

الفرع الثالث: اختبار منهج الحدود Bounds test

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود Bound Test ، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطنة بقيمة إحصائية F الحرجة ، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and Ai .

ويتم الاختبار انطلاقاً من الفرضية الصفرية والتي مفادها :انه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم 3-3 : نتائج اختبار الحدود للنماذج

النتيجة	f.stat	k	القيم الحرجة					النموذج
			10%	5%	2.5%	1%		
معنوية اقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الأجل	7.683510	1	3.51	4.16	4.79	5.58	الحدود العليا	معادلة النموذج

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews12

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في جدول رقم 3 قدرت قيمة الإحصائية فيشر f-stat بـ 7.683510 للنموذج وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% التي وضعها peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة ، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل ، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل للنموذج . انظر للملحق رقم (2)

#### المطلب الثاني : نتائج التقدير

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات بنسبة للنموذج التي قمنا بإدراجها في هذه الدراسة ، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل :

من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، وطويل الأجل الذي يظهر في الجزء منه ،في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير فيما يلي :

#### الفرع الأول : تقدير النموذج

جدول رقم 3-4: تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة للنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(GDP)  
 Selected Model: ARDL(5, 6)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 05/21/22 Time: 15:41  
 Sample: 1990 2020  
 Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.21E+10	9.25E+09	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-1.004218	0.222082	-4.521830	0.0007
INV(-1)	87.32445	18.67299	4.676512	0.0005
D(GDP(-1))	0.393394	0.225109	1.747570	0.1061
D(GDP(-2))	-0.117229	0.190055	-0.616813	0.5489
D(GDP(-3))	-0.101767	0.182506	-0.557611	0.5874
D(GDP(-4))	-0.391122	0.196950	-1.985898	0.0704
D(INV)	17.65205	4.927652	3.582244	0.0038
D(INV(-1))	-65.68057	16.68572	-3.936335	0.0020
D(INV(-2))	-49.77923	13.68141	-3.638458	0.0034
D(INV(-3))	-49.71607	14.27744	-3.482142	0.0045
D(INV(-4))	-41.55707	12.33899	-3.367949	0.0056
D(INV(-5))	-37.57620	13.23611	-2.838916	0.0149

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	86.95768	4.694743	18.52235	0.0000
C	3.19E+10	5.41E+09	5.905689	0.0001

EC = GDP - (86.9577\*INV + 31946562463.3807)

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12  
 أولا : تقدير نموذج

$$EG_t = 31946562463.3807 + 68.9576 * INV_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول أعلاه أن قيمة  $\gamma$  كانت سالبة  $-1.004218$  ومعنوية بقيمة قدرت بـ  $0.0007$  وهي أقل من  $0.05$  وهذا ما يشير على أن نموذج طويل الأجل يصحح أخطاء نموذج قصير الأجل في فترة قدرها سنة تقريبا.

ثانيا : تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول ما أن متغير INV قد أثر بشكل ايجابي على EG في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند  $0.0000$  ( $0.0000$ ) وهي أقل من  $5\%$ ، حيث يؤدي زيادة  $1\%$  إلى زيادة EG بـ  $8695.76\%$

ثالثا : تحليل نتائج الأجل القصير

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول أن متغير INV قد أثر بشكل ايجابي على EG في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند  $0.05$  ( $0.0005$ ) وهي أقل من  $5\%$ ، حيث يؤدي زيادة  $1\%$  إلى زيادة EG بـ  $3732.44\%$

الفرع الثاني : تقدير تأثير أبعاد النمو (نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL)  
 جدول رقم 3-5: تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة لأبعاد النمو

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(GDP)  
 Selected Model: ARDL(1, 4, 3, 4)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 05/21/22 Time: 15:35  
 Sample: 1990 2020  
 Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.74E+11	1.90E+11	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.965659	0.265746	-3.633761	0.0109
EMP(-1)	1.45E+10	7.00E+09	0.000000	0.0000
GDI(-1)	-1.50E+09	1.49E+09	0.000000	0.0000
GSR(-1)	-0.455469	0.411677	-1.106373	0.3109
VAL(-1)	20193.51	3533.755	5.714461	0.0012
D(EMP)	7.86E+09	2.90E+09	0.000000	0.0000
D(EMP(-1))	-5.28E+09	3.84E+09	0.000000	0.0000
D(EMP(-2))	-2.17E+09	2.65E+09	0.000000	0.0000
D(EMP(-3))	-5.11E+08	3.15E+08	0.000000	0.0000
D(GDI)	1.13E+09	9.56E+08	0.000000	0.0000
D(GDI(-1))	2.03E+09	1.19E+09	0.000000	0.0000
D(GDI(-2))	2.74E+09	9.91E+08	0.000000	0.0000
D(GSR)	1.084713	0.334829	3.239598	0.0177
D(GSR(-1))	0.244285	0.343120	0.711953	0.5032
D(GSR(-2))	1.053037	0.354727	2.968588	0.0250
D(GSR(-3))	1.222301	0.308313	3.964480	0.0074
D(VAL)	2664.531	1017.524	2.618643	0.0397
D(VAL(-1))	-17388.54	3340.660	-5.205121	0.0020
D(VAL(-2))	-13032.17	2784.717	-4.679888	0.0034
D(VAL(-3))	-16007.88	3270.559	-4.894539	0.0027

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP	1.51E+10	4.64E+09	3.248106	0.0175
GDI	-1.55E+09	1.54E+09	-1.009594	0.3517
GSR	-0.471666	0.403846	-1.167937	0.2871
VAL	20911.63	4609.195	4.536938	0.0039
C	-3.87E+11	1.20E+11	-3.229153	0.0179

EC = GDP - (15058424118.9120\*EMP -1553202520.0786\*GDI -0.4717\*GSR + 20911.6322\*VAL - 387419182769.5369)

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12  
 نلاحظ من جدول أعلاه أن قيمة  $\gamma$  كانت سالبة  $-0.965659$  ومعنوية بقيمة قدرت بـ  $0.0109$  وهي أقل من  $0.05$  وهذا ما يشير على أن نموذج طويل الأجل يصحح أخطاء نموذج قصير الأجل في فترة قدرها أقل من سنة تقريبا .

أولا: تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول ما يلي:

- أن متغير EMP قد أثر بشكل ايجابي على EG في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند  $1.75\%$  ( $0.0175$ ) وهي أقل من  $5\%$  ،حيث يؤدي زيادة  $1\%$  إلى زيادة EG بـ  $1505842411891.504\%$
- أن متغير GDI قد أثر بشكل سلبي على EG في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند  $35.17\%$  ( $0.3517$ ) وهي اكبر من  $5\%$  ،حيث يؤدي زيادة  $1\%$  إلى نقصان EG بـ  $155320252007.86\%$
- أن متغير GSR قد أثر بشكل سلبي على EG في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند  $0.2871\%$  ( $0.2871$ ) وهي اكبر من  $5\%$  ،حيث يؤدي زيادة  $1\%$  إلى نقصان EG بـ  $47.16\%$

ثانيا: تحليل نتائج الأجل القصير

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول ما يلي :

- أن متغير EMP قد أثر بشكل ايجابي على EG في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند  $0.00\%$  ( $0.0000$ ) وهي أقل من  $5\%$  ،حيث يؤدي زيادة  $1\%$  إلى زيادة EG بـ  $1454130261947.77\%$
- أن متغير GDI قد أثر بشكل سلبي على EG في الأجل القصير وذو معنوية جيد جدا عند  $0.00\%$  ( $0.0000$ ) وهي أقل من  $5\%$  ،حيث يؤدي زيادة  $1\%$  إلى نقصان EG بـ  $149986397616.83\%$



- أن متغير GSR قد أثر بشكل سلبي على EG في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 31.09% (0.3109) وهي أكبر من 5% ، حيث يؤدي زيادة 1% إلى نقصان EG بـ 45.54%

### الفرع الثالث : الكشف عن جدوى النموذج

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي ، وإلا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين ، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وهي ثلاث اختبارات ، وقد جاءت النتائج كالتالي :

أولاً : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test  
جدول رقم 3-6: نتائج الاختبار التوزيع الطبيعي

Test	النموذج	$\chi^2$	Prob
Jarque-Bera		2.15179	0.341080

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج ما يلي :

القيمة المقدر لإحصائية كاي سكورا تساوي 2.15179 للنموذج والإحصائية الاحتمالية قدرت بـ 0.3410 لأبعاد النمو وهي أكبر من 0.05 بنسبة لنموذج الدراسة مما يعني قبول فرضية عدم أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لكلاهما.

ثانياً : اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

جدول رقم 3-7: اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test

Test	النموذج	F-stat	Prob
Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test		0.009010	0.9910

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews12

يظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test ان قيمة اختبار F تقدر بـ 0.009010 للنموذج و الاحتمالية الإحصائية (Prob) لاختبار F تساوي 0.9910 للنموذج وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05. ومنه نقبل فرض عدم: بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج

ثالثاً : اختبار عدم ثبات التباين Homocedsticity

جدول 3-8: اختبار عدم ثبات التباين Homocedsticity

Test	النموذج	F-stat	Prob
Heteroskedsticity Test ARCH		0.607771	0.4439

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews12

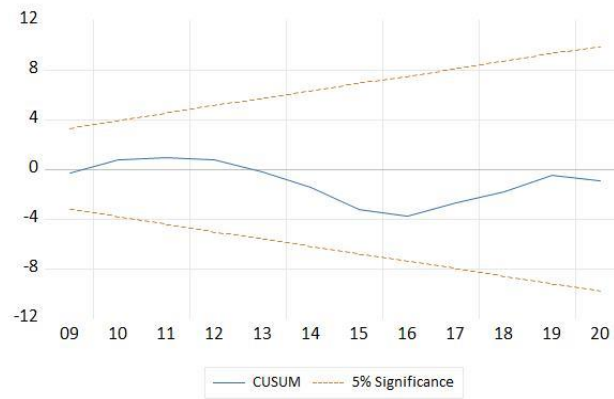
يظهر اختبار ARCH قيمة F تساوي 0.607771 للنموذج حيث قدرت القيمة الاحتمالية الإحصائية بـ 0.4439 للنموذج وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 إذن نقبل فرض عدم، أي ثبات التباين بالنسبة لبواقي للنموذج. انظر إلى الملحق رقم 3

المطلب الثالث: اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلية ، قام Peearan بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الاختبار الأول في اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، أما الاختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمية لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة .

الفرع الأول : النموذج

شكل رقم 3-7: اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج



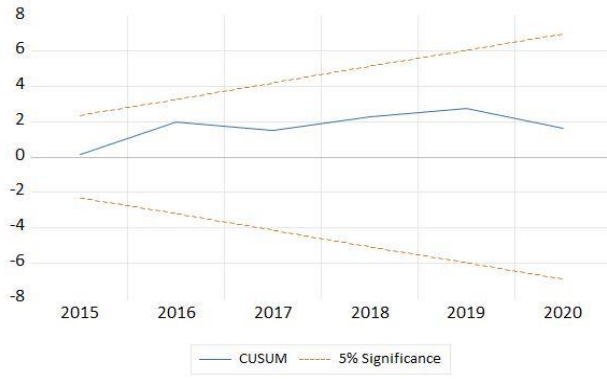
المصدر: مخرجات برنامج eviews12



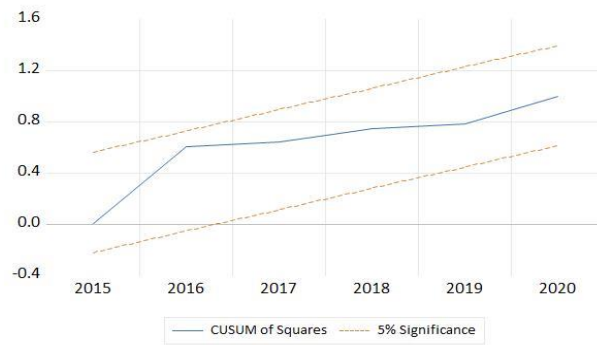
المصدر: مخرجات برنامج eviews12

الفرع الثاني : أبعاد النمو

شكل رقم 3-8: اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج eviews12



المصدر: مخرجات برنامج eviews12

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه ، أن المجموعة التراكمية للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج ، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5% ، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمية لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared للنموذج، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر .

## خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة بحيث تناولنا الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، حيث تم التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج *views12*، إذ تمت دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، و قد اتضح بعد تحليل النموذج خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و التي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد وجود تأثير ايجابي ذو معنوية جيدة جدا خلال فترة الدراسة للمتغير المستقل على المتغير التابع في المدى الطويل حيث يؤدي زيادة 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 86.95% بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أفضى تحليل نتائج أبعاد النمو إلى وجود أثر ايجابي لكل من نسبة التشغيل العام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمعنوية جيدة جدا عند 1.75% (0.0175) في حين كان التأثير سلبي لكل من ميزان المدفوعات و صادرات التكنولوجيا المتقدمة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمعنوية غير مقبولة عند 35.17% (0.3517) و 0.2871% (0.2871) على التوالي ، بالإضافة فقد تمتعت النماذج المقدره بقوة تفسيرية عالية كون نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية مما أظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

# الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد العديد من الآراء المتفاوتة كغيره من الأنشطة الاقتصادية و هذا لدوره في التأثير على النمو الإقتصادي باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجية لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها و التقليل من معدل البطالة و نقل التقنيات الحديثة ، ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار اتجهت العديد من الدول سواء المتقدمة والنامية على فتح أبوابها أمامه ، و الجزائر من الدول التي سعت جاهدة لتبني ذلك و مواكبة ما هو سائد عالميا ، حيث قامت الجزائر بإصدار العديد من التشريعات تتضمن العديد من الحوافز الضريبية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين وبالتالي جذب المستثمرين الأجبيين و إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني . لذا قمنا بهذه الدراسة من أجل معرفة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، و قد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم محددات النمو الإقتصادي باعتبار أن له دور مهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و زيادة معدلات التشغيل وذلك لما له من مزايا في نقل التكنولوجيا و توفير العمالة وتدريبها إذ أحسنت الدول استغلالها .
- بالرغم من الحوافز التي قدمتها الجزائر إلا أن الاستثمار الأجنبي يبقى في الجزائر محتشما و هذا راجع لمناخ الاستثمار في الجزائر الذي يعاني من إختلالات كبيرة ، و لا يجذب اهتمامات المستثمرين الأجانب.
- الطبيعة القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التي سنت لجذب المستثمر الأجنبي هي بمثابة عائق في سبيل جذب أكبر عدد من المستثمرين على وجه الخصوص قاعدة 49/59.
- بالنسبة لمناخ الاستثمار في الجزائر ليس متنوع و إنما يحظى الاستثمار في المحروقات بالأفضلية الكبرى مما ساهم بشكل كبير في وصف اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الريعي.

من خلال إجراء الدراسة القياسية تبين ما يلي:

- هناك علاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي حيث أثبتنا من خلال النموذج وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع
- الاستثمار الأجنبي المباشر له دور في تحقيق النمو الإقتصادي في المدى الطويل والقصير حيث وجدنا معادلة الإنحدار البسيط بين المتغيرين

$$EG_t = 31946562463.3807 + 68.9576 * INV_t + \varepsilon_t$$

- أما بالنسبة لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي فقد وجدنا النتائج التالية:
  - وجود دور وأثر إيجابي لنسبة التشغيل العام في الأجل الطويل.
  - وجود تأثير سلبي لكل من ميزان المدفوعات و صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الأجل الطويل.
  - وجود أثر إيجابي لنسبة التشغيل العام في الأجل القصير.
  - وجود تأثير سلبي لكل من ميزان المدفوعات و صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الأجل القصير.

و كتوصيات في سبيل تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:

- ضرورة استغلال القطاعات الأخرى بنفس القدر مع قطاع المحروقات.
- تنمية العنصر البشري وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا و ترقية البنية التحتية اللازمة للاستثمار.

- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توفير الاستقرار السياسي و الأمني من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر
- تطوير الأسواق المالية و العمل المصرفي من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

وفي الأخير يمكن إقتراح الدراسات التالية:

- دراسة قياسية لمعرفة دور الإستثمار الأجنبي الغير مباشر على مختلف أبعاد النمو الاقتصادي
- دراسة قياسية لدور الإستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الصادرات الجزائرية

# فهرس المحتويات



الصفحة	العناوين
II	الإهداء
IV	شكر و تقدير
VI	الملخص
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
ب-ج-د-ه-و-ز	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول : أساسيات حول النمو الإقتصادي</b>	
2	مقدمة الفصل الأول
3	المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للنمو الإقتصادي
3	المطلب الأول : مفهوم النمو الإقتصادي
3	الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي
4	الفرع الثاني: أهمية النمو الإقتصادي
4	المطلب الثاني : أنواع النمو الإقتصادي و خصائصه
4	الفرع الأول: أنواع النمو الإقتصادي
5	الفرع الثاني: خصائص النمو الإقتصادي
5	المطلب الثالث : مقاييس النمو الإقتصادي
5	الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي
6	الفرع الثاني: متوسط نصيب الفرد من الدخل
7	الفرع الثالث: الدخل الوطني (الناتج الحقيقي)
7	الفرع الرابع: الدخل الوطني الكلي المتوقع
7	الفرع الخامس: معادلة سنجر
8	المبحث الثاني : مصادر النمو الاقتصادي و بعض النظريات و النماذج المفسرة له
8	المطلب الأول : مصادر النمو الاقتصادي
8	الفرع الأول: عنصر العمل
8	الفرع الثاني: رأس المال
9	الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي أو المعرفة التقنية
10	المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي
10	الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية
11	الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية
11	الفرع الثالث: النظرية الكينزية
12	الفرع الرابع : النظرية الحديثة
12	المطلب الثالث : نماذج النمو الاقتصادي
12	الفرع الأول : نماذج النمو النيوكلاسيكية
16	الفرع الثاني : نماذج النمو الداخلية
19	خاتمة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
21	مقدمة الفصل الثاني
22	المبحث الأول : مدخل حول الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
22	الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

23	الفرع الثاني: أهمية النمو الإقتصادي
23	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
23	الفرع الأول: دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر
25	الفرع الثاني: دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر
27	المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته
27	الفرع الأول : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
28	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
30	المطلب الرابع : الشركات المتعددة الجنسيات كوجه للاستثمار الأجنبي المباشر
31	الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات
31	الفرع الثاني : خصائص الشركات متعددة الجنسيات
33	المبحث الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي
33	المطلب الأول : العلاقة من حيث عوائد التقدم التكنولوجي
34	المطلب الثاني : العلاقة من حيث العمالة
34	المطلب الثالث : العلاقة من حيث التجارة الخارجية
35	المطلب الرابع : العلاقة من حيث الاستثمار المحلي
37	خاتمة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1990-2020</b>	
39	مقدمة الفصل الأول
40	المبحث الأول : تحديد النموذج المستخدم و التعريف بمتغيراته
40	المطلب الأول : البيانات و منهجية الدراسة
40	الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي
41	الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر
41	الفرع الثالث : العمالة (التشغيل)
42	الفرع الرابع : الاستثمار المحلي
42	الفرع الخامس: عوائد التقدم التكنولوجي (صادرات التكنولوجيا)
43	الفرع السادس : التجارة الخارجية ( ميزان المدفوعات)
44	المطلب الثاني : منهجية الدراسة
44	الفرع الأول : النموذج المستخدم في الدراسة (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)
44	الفرع الثاني : مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
45	الفرع الثالث : خطوات منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
46	المبحث الثاني : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
46	المطلب الأول : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة القياسية
46	الفرع الأول : تحليل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية
48	الفرع الثاني : تقدير النموذج باعتماد منهجية نماذج ARDL
49	الفرع الثالث : اختبار منهج الحدود
50	المطلب الثاني : نتائج التقدير
50	الفرع الأول : تقدير النموذج
51	الفرع الثاني : تقدير تأثير أبعاد النمو (نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL)
52	الفرع الثالث : الكشف عن جدوى النموذج
53	المطلب الثالث : اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج

54	الفرع الأول : النموذج
54	الفرع الثاني : أبعاد النمو
56	خلاصة الفصل الثالث
58	الخاتمة العامة
61	فهرس المحتويات
65	قائمة المراجع
69	الملاحق

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية :

### 1- بالنسبة للمقالات :

- عمارة البشير، (2020-12-11)، مقالة بعنوان نماذج النمو الاقتصادي و الاقتصاد الجزائري، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 2.
- قومية سفيان. (2017). أثر هيكل تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990-2011. مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 3، العدد 2.

### 2- بالنسبة للكتب :

- أبو قحف عبد السلام، (1989). الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- أحمد جابر بدران، (2014). التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة، سلسلة كتب اقتصادية جامعية. القاهرة: مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية .
- أمين حواس ، فاطمة الزهراء زرواط . (2018). واردات السمع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL. الجزائر : دار المناهج للنشر و التوزيع.
- أوجست سوانينبيرج، (2008). الاقتصاد الكلي بوضوح. مصر : دار الفاروق للاستثمارات الثقافية .
- بهاء الدين حمدي، (2013). إستراتيجيات الإعلام المالي المصرفي. عمان: دار الراهة للنشر و التوزيع.
- توفيق عباس، (2011). عبد عون المسعودي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع،
- جورج نايبهانز، (1997). ترجمة صقر أحمد صقر: تاريخ النظرية الاقتصادية، إسهامات النظرية الكلاسيكية 1720-1980، ترجمة صقر احمد صقر، مصر: المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- شلغوم عميروش محند، (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- عبد الرحمن يسري، محمد عبد العزيز عجمية. (1999). التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و مشكلاتها. مصر : الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع .
- عبد السلام ابو قحف. (2003). اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. القاهرة: الدار الجامعية.
- عثمان أبو حرب. (2011). الاقتصاد الدولي. الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- صلاح الدين السيسى. (2007). الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم , تطوير روابط البورصات العربية. (الطبعة الاولى، المحرر) القاهرة: عالم الكتاب و النشر و التوزيع.
- طاهر مرسى عطية. (2000). أساسيات إدارة الأعمال الدولية . (الطبعة الأولى، المحرر) القاهرة: دار النهضة العربية
- فاضل محمد العبيدي. (2012). البيئة الاستثمارية. عمان: مكتبة المجتمع العربي .
- فريد النجار. (1999). التحالفات الإستراتيجية : من المنافسة الى التعاون - خيارات القرن 21-. (الطبعة الاولى، المحرر) القاهرة: ايتراك للنشر و التوزيع.

- فريد بيالة. (1994-1995). *الشركات المتعددة الجنسيات، علاقات، آثار، مواقف*. الجزائر: المطبوعات الجامعية.
- محمد أحمد بدر الدين. (2017). *إستراتيجيات النمو الإقتصادي*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- محمد حسن دخيل. (2009). *إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازية دراسة مقارنة*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد سعد عميرة. (2011). *الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية*. مركز البحوث والدراسات: غرفة تجارة وصناعة عجمان .
- محمد عبد العزيز. (2005). *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي*. (الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- محمد عبد العزيز إيمان عطية ناصف عجمية، و علي عبد الوهاب نجا. (2007). *التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد عبد العزيز عجمية. (2007). *التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق*. مصر: الدار الجامعية.
- صلاح الدين السيسى. (2007). *الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم , تطوير روابط البورصات العربية*. (الطبعة الاولى، المحرر) القاهرة: عالم الكتاب و النشر و التوزيع.
- طاهر مرسى عطية. (2000). *أساسيات إدارة الأعمال الدولية*. (الطبعة الأولى، المحرر) القاهرة: دار النهضة العربية
- فاضل محمد العبيدي. (2012). *البيئة الاستثمارية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي .
- فريد النجار. (1999). *التحالفات الإستراتيجية : من المنافسة الى التعاون -خيارات القرن 21-*. (الطبعة الاولى، المحرر) القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.
- فريد بيالة. (1994-1995). *الشركات المتعددة الجنسيات، علاقات، آثار، مواقف*. الجزائر: المطبوعات الجامعية.
- محمد أحمد بدر الدين. (2017). *إستراتيجيات النمو الإقتصادي*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- محمد حسن دخيل. (2009). *إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازية دراسة مقارنة*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد سعد عميرة. (2011, 06). *الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية*. مركز البحوث والدراسات: غرفة تجارة وصناعة عجمان .
- محمد عبد العزيز. (2005). *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي*. (الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- محمد عبد العزيز إيمان عطية ناصف عجمية، و علي عبد الوهاب نجا. (2007). *التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد عبد العزيز عجمية. (2007). *التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق*. مصر: الدار الجامعية.
- محمد عمران. (2002). *اداء و مصادر النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري*. دبي: اصدارات صندوق النقد العربي .
- ميشال جريتمان. (1989). *ماذا تعرف عن الشركات المتعددة الجنسيات*. نيقوسيا: معهد اللغات و الترجمة.

- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2006.
- نزار سعد الدين العيسى. (2001). *مبادئ الإقتصاد الكلي كيف يعمل الإقتصاد في النظرية و التطبيق* . عمان : الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي. (2000). *الثورة العلمية و التكنولوجية و مستقبل الإقتصاد العربي*. كالياري: مطابع أديتار.

### 3- بالنسبة للمؤتمرات و المحاضرات :

- غسان عيسى العمري. (11-10-11, 2009). *المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية*. المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال التحديات- الفرص- الآفاق .

### 4- بالنسبة للأطروحات و الرسائل :

- بوبكر بعداش. (2010-2011). *مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول*. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . الجزائر : جامعة الجزائر3.
- رضا بهياني. (2020-2021). *محددات النمو الإقتصادي في الدول المغاربية حالة الجزائر*. تونس المغرب خلال الفترة 1990-2017 . العلوم الاقتصادية : مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر : جامعة البويرة.
- شوقي جباري. (2015-2014). *أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر*. أم بواقي، العلوم الاقتصادية: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر : جامعة أم البواقي.
- عبد الكريم بعداش. (2008-2007). *الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة : 1996-2008*. أطروحة دكتوراه . الجزائر، العلوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة الجزائر.
- محمد العيد بيوض. (2011-2010). *تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب*. رسالة ماجستير . سطيف، العلوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة سطيف.
- عماد الدين أحمد المصباح. (2009-2008). *محددات النمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004*. رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، دمشق، سوريا.
- كريمة قويدري . (2011) . *الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر* ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- وردة شيبان ، 2015-2016، *العلاقة السببية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2011* ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة .

## 5- بالنسبة للمجلات :

- زروخي صباح ، 2018 ، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة ( 1993-2015)،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02 ،العدد36،جامعة الجلفة، الجزائر .
- مليك محمودي ، يوسف بركان، 2016 ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014) ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07 ،العدد 07 ،جامعة الوادي، الجزائر.

## المراجع باللغة الأجنبية :

- Belattaf, M. (2010). *economie du developpement*. Alger : Office des publication univercitaires.
- F.M.I. (1997). *annvel de F.M.I . 4éme éditions*.
- Harms, P., & Méon, P.-G. (November 2013). the growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions: econometric investigation and implication for mena countries. *Economic Research Forum*.
- M. Z, B., & H. L, r. (1971). *The strategy of multinational enterprise: organization and finance*. London: Logman.
- O.C.D.E. (1983). *définitions de références. dit ail des investissent internationaux .*
- Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R.(2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, Vol.16.
- Narayan, P. (2005).The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, Vol. 37.
- Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B. (2013). Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. *Social and Behavioral Sciences*, Vol.104.



# الملاحق

ملحق رقم 1: النموذج الأولي للنماذج ARDL الخاص بالنموذج

Dependent Variable: GDP  
 Method: ARDL  
 Date: 05/21/22 Time: 15:40  
 Sample (adjusted): 1996 2020  
 Included observations: 25 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (6 lags, automatic): INV  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 35  
 Selected Model: ARDL(5, 6)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.389176	0.217886	1.786142	0.0993
GDP(-2)	-0.510622	0.255626	-1.997533	0.0690
GDP(-3)	0.015461	0.251119	0.061570	0.9519
GDP(-4)	-0.289355	0.265340	-1.090504	0.2969
GDP(-5)	0.391122	0.196950	1.985898	0.0704
INV	17.65205	4.927652	3.582244	0.0038
INV(-1)	3.991823	5.518293	0.723380	0.4833
INV(-2)	15.90134	6.287057	2.529218	0.0265
INV(-3)	0.063169	5.813905	0.010865	0.9915
INV(-4)	8.158997	5.887023	1.385929	0.1910
INV(-5)	3.980863	5.465151	0.728409	0.4803
INV(-6)	37.57620	13.23611	2.838916	0.0149
C	3.21E+10	9.25E+09	3.468998	0.0046
R-squared	0.976651	Mean dependent var		1.26E+11
Adjusted R-squared	0.953302	S.D. dependent var		5.95E+10
S.E. of regression	1.29E+10	Akaike info criterion		49.69925
Sum squared resid	1.99E+21	Schwarz criterion		50.33306
Log likelihood	-608.2406	Hannan-Quinn criter.		49.87504
F-statistic	41.82824	Durbin-Watson stat		1.913151
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم 2: النموذج الأولي للنماذج ARDL الخاص بأبعاد النمو

Dependent Variable: GDP  
 Method: ARDL  
 Date: 05/21/22 Time: 15:35  
 Sample (adjusted): 1994 2020  
 Included observations: 27 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): EMP GDI GSR VAL  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 625  
 Selected Model: ARDL(1, 4, 3, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.034341	0.265746	0.129225	0.9014
EMP	7.86E+09	2.90E+09	2.710359	0.0351
EMP(-1)	1.40E+09	2.32E+09	0.603680	0.5682
EMP(-2)	3.11E+09	2.63E+09	1.184867	0.2809
EMP(-3)	1.66E+09	2.47E+09	0.670818	0.5273
EMP(-4)	5.11E+08	3.15E+08	1.620810	0.1562
GDI	1.13E+09	9.56E+08	1.179438	0.2829
GDI(-1)	-6.01E+08	1.11E+09	-0.543167	0.6066
GDI(-2)	7.19E+08	1.08E+09	0.664225	0.5312
GDI(-3)	-2.74E+09	9.91E+08	-2.770421	0.0324
GSR	1.084713	0.334829	3.239598	0.0177
GSR(-1)	-1.295896	0.419891	-3.086268	0.0215
GSR(-2)	0.808752	0.428761	1.886253	0.1082
GSR(-3)	0.169264	0.346477	0.488528	0.6425
GSR(-4)	-1.222301	0.308313	-3.964480	0.0074
VAL	2664.531	1017.524	2.618643	0.0397
VAL(-1)	140.4341	949.8964	0.147842	0.8873
VAL(-2)	4356.374	1157.194	3.764603	0.0093
VAL(-3)	-2975.714	1609.789	-1.848512	0.1140
VAL(-4)	16007.88	3270.559	4.894539	0.0027
C	-3.74E+11	1.90E+11	-1.973837	0.0958
R-squared	0.996884	Mean dependent var	1.20E+11	
Adjusted R-squared	0.986498	S.D. dependent var	6.14E+10	
S.E. of regression	7.14E+09	Akaike info criterion	48.26709	
Sum squared resid	3.06E+20	Schwarz criterion	49.27496	
Log likelihood	-630.6057	Hannan-Quinn criter.	48.56678	
F-statistic	95.97896	Durbin-Watson stat	2.531062	
Prob(F-statistic)	0.000007			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم 3: معادلة الأجل الطويل والقصير واختبار الحدود Bound Test للنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(GDP)  
 Selected Model: ARDL(5, 6)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 05/21/22 Time: 15:41  
 Sample: 1990 2020  
 Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.21E+10	9.25E+09	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-1.004218	0.222082	-4.521830	0.0007
INV(-1)	87.32445	18.67299	4.676512	0.0005
D(GDP(-1))	0.393394	0.225109	1.747570	0.1061
D(GDP(-2))	-0.117229	0.190055	-0.616813	0.5489
D(GDP(-3))	-0.101767	0.182506	-0.557611	0.5874
D(GDP(-4))	-0.391122	0.196950	-1.985898	0.0704
D(INV)	17.65205	4.927652	3.582244	0.0038
D(INV(-1))	-65.68057	16.68572	-3.936335	0.0020
D(INV(-2))	-49.77923	13.68141	-3.638458	0.0034
D(INV(-3))	-49.71607	14.27744	-3.482142	0.0045
D(INV(-4))	-41.55707	12.33899	-3.367949	0.0056
D(INV(-5))	-37.57620	13.23611	-2.838916	0.0149

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	86.95768	4.694743	18.52235	0.0000
C	3.19E+10	5.41E+09	5.905689	0.0001

$$EC = GDP - (86.9577 * INV + 31946562463.3807)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	7.683510 1	Asymptotic: n=1000		
		10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	25	Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

ملحق رقم 4 : معادلة الأجل الطويل والقصير واختبار الحدود Bound Test لأبعاد النمو

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(GDP)  
 Selected Model: ARDL(1, 4, 3, 4, 4)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 05/21/22 Time: 15:35  
 Sample: 1990 2020  
 Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.74E+11	1.90E+11	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.965659	0.265746	-3.633761	0.0109
EMP(-1)	1.45E+10	7.00E+09	0.000000	0.0000
GDI(-1)	-1.50E+09	1.49E+09	0.000000	0.0000
GSR(-1)	-0.455469	0.411677	-1.106373	0.3109
VAL(-1)	20193.51	3533.755	5.714461	0.0012
D(EMP)	7.86E+09	2.90E+09	0.000000	0.0000
D(EMP(-1))	-5.28E+09	3.84E+09	0.000000	0.0000
D(EMP(-2))	-2.17E+09	2.65E+09	0.000000	0.0000
D(EMP(-3))	-5.11E+08	3.15E+08	0.000000	0.0000
D(GDI)	1.13E+09	9.56E+08	0.000000	0.0000
D(GDI(-1))	2.03E+09	1.19E+09	0.000000	0.0000
D(GDI(-2))	2.74E+09	9.91E+08	0.000000	0.0000
D(GSR)	1.084713	0.334829	3.239598	0.0177
D(GSR(-1))	0.244285	0.343120	0.711953	0.5032
D(GSR(-2))	1.053037	0.354727	2.968588	0.0250
D(GSR(-3))	1.222301	0.308313	3.964480	0.0074
D(VAL)	2664.531	1017.524	2.618643	0.0397
D(VAL(-1))	-17388.54	3340.660	-5.205121	0.0020
D(VAL(-2))	-13032.17	2784.717	-4.679888	0.0034
D(VAL(-3))	-16007.88	3270.559	-4.894539	0.0027

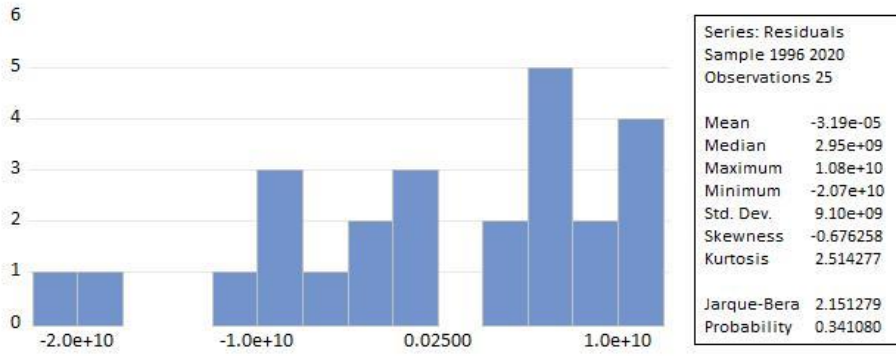
\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP	1.51E+10	4.64E+09	3.248106	0.0175
GDI	-1.55E+09	1.54E+09	-1.009584	0.3517
GSR	-0.471666	0.403846	-1.167937	0.2871
VAL	20911.63	4609.195	4.536938	0.0039
C	-3.87E+11	1.20E+11	-3.229153	0.0179

$$EC = GDP - (15058424118.9120*EMP - 1553202520.0786*GDI - 0.4717*GSR + 20911.6322*VAL - 387419182769.5369)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.81038	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
		Asymptotic: n=1000		
Actual Sample Size	27	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
5%	3.058	4.223		
1%	4.28	5.84		

ملحق رقم 5 : اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



ملحق رقم 6 : اختبار مشكل الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.009010	Prob. F(2,10)	0.9910
Obs*R-squared	0.044970	Prob. Chi-Square(2)	0.9778

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID  
Method: ARDL  
Date: 05/21/22 Time: 15:41  
Sample: 1996 2020  
Included observations: 25  
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.050004	0.456621	-0.109508	0.9150
GDP(-2)	0.053385	0.497805	0.107241	0.9167
GDP(-3)	-0.037312	0.396541	-0.094094	0.9269
GDP(-4)	0.010105	0.302933	0.033357	0.9740
GDP(-5)	0.000859	0.228659	0.003757	0.9971
INV	0.298666	5.839674	0.051144	0.9602
INV(-1)	0.456915	7.099786	0.064356	0.9500
INV(-2)	-0.068764	7.418265	-0.009270	0.9928
INV(-3)	0.163516	6.492345	0.025186	0.9804
INV(-4)	0.099798	6.724850	0.014840	0.9885
INV(-5)	-0.140654	6.087420	-0.023106	0.9820
INV(-6)	1.161206	17.25765	0.067286	0.9477
C	6.99E+08	1.20E+10	0.058074	0.9548
RESID(-1)	0.068949	0.584322	0.117999	0.9084
RESID(-2)	-0.060699	0.541962	-0.111999	0.9130
R-squared	0.001799	Mean dependent var	-3.19E-05	
Adjusted R-squared	-1.395683	S.D. dependent var	9.10E+09	
S.E. of regression	1.41E+10	Akaike info criterion	49.85745	
Sum squared resid	1.98E+21	Schwarz criterion	50.58877	
Log likelihood	-608.2181	Hannan-Quinn criter.	50.06029	
F-statistic	0.001287	Durbin-Watson stat	1.948803	
Prob(F-statistic)	1.000000			

ملحق رقم 7 : اختبار مشكل عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.607771	Prob. F(1,22)	0.4439
Obs*R-squared	0.645199	Prob. Chi-Square(1)	0.4218

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

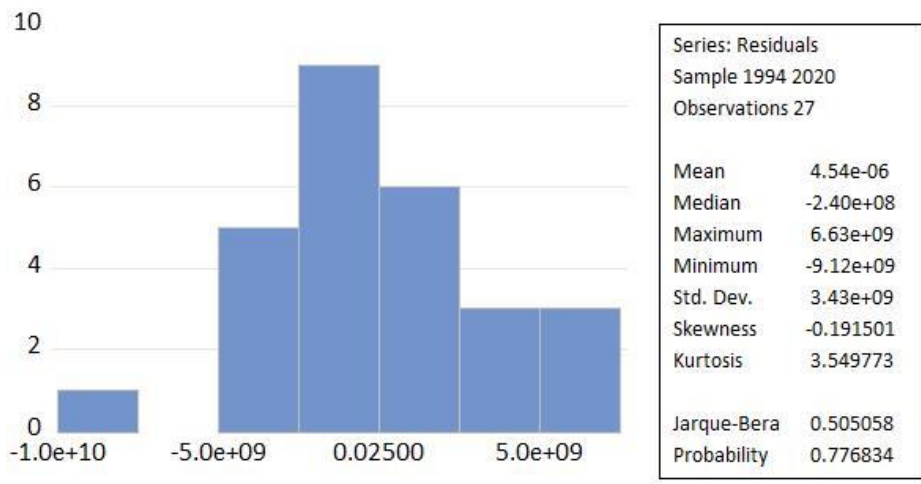
Date: 05/21/22 Time: 15:41

Sample (adjusted): 1997 2020

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.45E+19	2.73E+19	2.361372	0.0275
RESID^2(-1)	0.165616	0.212438	0.779597	0.4439
R-squared	0.026883	Mean dependent var		7.81E+19
Adjusted R-squared	-0.017349	S.D. dependent var		1.02E+20
S.E. of regression	1.03E+20	Akaike info criterion		95.07166
Sum squared resid	2.31E+41	Schwarz criterion		95.16983
Log likelihood	-1138.860	Hannan-Quinn criter.		95.09770
F-statistic	0.607771	Durbin-Watson stat		1.906926
Prob(F-statistic)	0.443935			

ملحق رقم 8 : اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد النمو





ملحق رقم 9 : اختبار مشكل الارتباط الذاتي لأبعاد النمو

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.727738	Prob. F(2,4)	0.5376
Obs*R-squared	7.203378	Prob. Chi-Square(2)	0.0273

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/21/22 Time: 15:36

Sample: 1994 2020

Included observations: 27

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.044191	0.315080	-0.140253	0.8952
EMP	-5.95E+08	3.72E+09	-0.160168	0.8805
EMP(-1)	-1.48E+09	2.76E+09	-0.535791	0.6205
EMP(-2)	1.32E+08	2.84E+09	0.046361	0.9652
EMP(-3)	-1.50E+09	3.01E+09	-0.497485	0.6450
EMP(-4)	-85913400	3.51E+08	-0.244602	0.8188
GDI	7.98E+08	1.20E+09	0.662776	0.5437
GDI(-1)	-8951064.	1.21E+09	-0.007415	0.9944
GDI(-2)	4.00E+08	1.24E+09	0.322570	0.7632
GDI(-3)	-93258410	1.05E+09	-0.089230	0.9332
GSR	0.059842	0.366187	0.163421	0.8781
GSR(-1)	-0.011523	0.440694	-0.026147	0.9804
GSR(-2)	0.185880	0.491739	0.378005	0.7246
GSR(-3)	0.016645	0.363764	0.045759	0.9657
GSR(-4)	-0.178458	0.365243	-0.488601	0.6507
VAL	543.0755	1458.781	0.372280	0.7286
VAL(-1)	-182.0179	1157.389	-0.157266	0.8827
VAL(-2)	357.9180	1362.680	0.262657	0.8058
VAL(-3)	-444.6368	1728.464	-0.257244	0.8097
VAL(-4)	1530.191	3891.219	0.393242	0.7142
C	8.58E+10	2.33E+11	0.367955	0.7316
RESID(-1)	-0.855061	0.726863	-1.176373	0.3047
RESID(-2)	-0.465916	0.788295	-0.591043	0.5863

R-squared	0.266792	Mean dependent var	4.54E-06
Adjusted R-squared	-3.765853	S.D. dependent var	3.43E+09
S.E. of regression	7.49E+09	Akaike info criterion	48.10491
Sum squared resid	2.24E+20	Schwarz criterion	49.20877
Log likelihood	-626.4163	Hannan-Quinn criter.	48.43314
F-statistic	0.066158	Durbin-Watson stat	2.205667
Prob(F-statistic)	0.999996		

ملحق رقم 10: اختبار مشكل عدم ثبات التباين لأبعاد النمو

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.878491	Prob. F(1,24)	0.3580
Obs*R-squared	0.918093	Prob. Chi-Square(1)	0.3380

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/21/22 Time: 15:36

Sample (adjusted): 1995 2020

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.59E+18	4.33E+18	2.216759	0.0364
RESID^2(-1)	0.186858	0.199362	0.937278	0.3580

R-squared	0.035311	Mean dependent var	1.17E+19
Adjusted R-squared	-0.004884	S.D. dependent var	1.87E+19
S.E. of regression	1.87E+19	Akaike info criterion	91.66270
Sum squared resid	8.40E+39	Schwarz criterion	91.75948
Log likelihood	-1189.615	Hannan-Quinn criter.	91.69057
F-statistic	0.878491	Durbin-Watson stat	1.913387
Prob(F-statistic)	0.357952		

